وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكوين الأطـــر والبحث العلمي

الجمعيـــة المغربية لمحاربة
الرشوة ترانسبرانسي المغرب

دليل التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة

بدعم من:

إنجاز:

- مصطفى كاك.
- أحمد الخالدي.
- محمد الهيلالي.

بمساهمة وتتبع:

- عز الدين أقصبي.
- خديجة شاكر.
- علي الصدقي.
- محمد ادخيس.

كاريكاتور

- عبد الله درقاوي.

تعريف بالمؤلفين :

ذ. أحمد الخالدي: أستاذ باحث، مفتش ممتاز بالتعليم الثانوي التأهيلي، اشتغل ببناء البرامج والمناهج التربوية، له إسهامات في مجالي تأليف الكتب المدرسية والدلائل البيداغوجية، كتب أبحاثا ومقالات في الفلسفة وفي علوم التربية نشرت له في مجلات مغربية.

ذ. مصطفى كاك: أستاذ باحث، مفتش ممتاز بالتعليم الثانوي التأهيلي، اشتغل بقضايا الفكر الفلسفي والتربية، ساهم في بناء البرامج والمناهج التربوية، كتب في مجال تاريخ الفلسفة، له عدة بحوث ومقالات وترجمات نشرت له في مجلات مغربية وعربية.

ذ. محمد الهلالي، أستاذ باحث، ومدرس للفلسفة بالتعليم الثانوي كاتب مبدع، اشتغل بقضايا الفكر والإبداع والترجمة، مؤسس مجلة " اختلاف " صدرت له عدة كتابات نقدية وإبداعية وترجمات بمنشورات مجلة " اختلاف" وفي مجلات عربية ومغربية أخرى.

الفهرس

تقديم ..... ص 5

الجزء الأول: مدخل إلى التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة ..... ص 8

الجزء الثاني: الاشـــتغال البيداغوجي على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة ..... ص 22

الوضعية المشـــكلة 1: نبيلة وسؤال الرشوة في الخدمات الصحية ..... ص 33

الوضعية المشـــكلة 2: نزيه والمطالبة برخص السكن ..... ص 37

الوضعية المشـــكلة 3: نبيلة ونزيه وســـؤال الرشوة في الطرقات ..... ص 41

الوضعية المشـــكلة 4: نبيلة وســـؤال علاقة الرشوة بالحرية ..... ص 44

الوضعية المشـــكلة 5: نجيبة وســـؤال حماية المال العام ..... ص 48

الوضعية المشكلة 6: عائلة السيد نزيه وسؤال شراء الأصوات في الانتخابات ..... ص 52

الوضعية المشكلة 7: عادل ونجيبة وسؤال علاقة الرشوة بالنجاح المدرسي ..... ص 58

الوضعية المشكلة 8: الرشوة في الصفقات العمومية ..... ص 62

الوضعية المشكلة 9: نجيبة وسؤال الإعلام الجهوي ..... ص 66

الجزء الثالث : معجم الرشوة ..... ص 70

ملحقات: بيان الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة 15إجراء لمحاربة الرشوة ..... ص 77

اتفاقية الشراكة والتعاون بين وزارة التربية الوطنية والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة ص 82

إصدارات ترنسبرانسي المغرب ..... ص 87

بعض المواقع التي لها علاقة بالشفافية ومحاربة الرشوة ..... ص 87

تقديم

ارتبطت محاربة الرشوة بتعزيز الممارسة المواطنة، كما ارتبطت قيم الشفافية بالوعي بالمواطنة. وإن هذا الاقتران يطرح الجدلية بين اكتساب الوعي بالمواطنة وبين محاربة الرشوة كشكل من أشكال المس بالمواطنة وانتهاك قيمها.

فكيف تظهر هذه الجدلية؟ وكيف ترتبط محاربة الرشوة بمجال القيم وحفظ كرامة الإنسان؟ ما هي قيم الشفافية التي بسيادتها تنهزم ممارسة الرشوة وتنحسر تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية؟ ما هي الرشوة؟ وما مظاهرها وآلياتها وسبل محاربتها؟ ما موقف القوانين والأخلاق وقيم الحق والواجب أمام انتشار هذه الظاهرة المدمرة في المجتمعات؟ كيف يمكن الكشف عن ظاهرة بقدر ما تكون جلية واضحة بقدر ما تكون سرية ومختفية؟ ما دور التربية ومؤسسات التكوين والتعليم في محاربتها والحد من اكتساحها لمجالات الاقتصاد والخدمات المختلفة؟

لقد رافقت هذه الأسئلة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية، عمل الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة منذ تأسيسها، كما أنها كانت حاضرة بكل ثقلها في برامج العمل المشترك بين الجمعية وبين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، منذ بدء تعاونهما وبعد توقيع اتفاقية الشراكة لتنسيق جهودهما في هذا المجال الحيوي تربويا وقيميا.

وإن التقاء مبادئ وأهداف الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة باستراتيجية قطاع التربية الوطنية في ميدان التربية على حقوق الإنسان والمواطنة، دليل آخر على أن التربية المدرسية مجال خصب لزرع وترسيخ القيم الإيجابية لدى التلميذات والتلاميذ، وتأكيد جديد على أن محاربة الممارسات الحاطة من كرامة الإنسان، بما فيها الرشوة، لابد أن تشارك فيها المدرسة بكل عتادها وآلياتها الخاصة.

وقد أثمر التعاون بين الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة وقطاع التربية الوطنية، إنتاجات هامة من وثائق وكتيبات كانت منبثقة من أنشطة تحسيسية موجهة إلى التلميذات والتلاميذ بمؤسسات التربية والتكوين، أو كانت قاعدة وأساسا لدورات تكوينية استفادت منها هيئة التدريس من أجل تأهيلها للتكوين في هذا الميدان الذي يحتاج إلى المعرفة كما يحتاج إلى الوعي لكي تتضح سبل

التصدي لظاهرة الرشوة المدمرة.

وفي هذا السياق المؤمن بقيم التعاون، وأخلاق العمل الجماعي، نقدم لكم "دليل التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة" كثمرة جديدة من ثمار التعاون والشراكة بين الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة وقطاع التربية الوطنية.

لقد انبثق هذا العمل التربوي والبيداغوجي من الوعي بضرورة وضع أداة جديدة ومبتكرة بين أيدي هيئة التدريس وهيئة التفتيش وكل أعضاء الهيئات المدنية الفاعلة في ميدان التربية على حقوق الإنسان عامة ومحاربة الرشوة خاصة، لكي تستعمله وتستثمره في تواصلها مع الناشئة في المدارس أو مع الجمهور في أنشطة الجمعيات، أو تعزيزا لدروس محو الأمية والتربية غير النظامية؛ كأداة داعمة بيداغوجيا وميسرة تربويا لنشر قيم الشفافية. فالعمل الذي أنجزته الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة بشراكة مع قطاع التربية الوطنية في الحملات التحسيسية بخطورة الرشوة، وفي الدورات التكوينية واللقاءات الإقليمية والجهوية والوطنية مع المجموعات العاملة في المدارس؛ إن هذا العمل ونتائجه الإجابية الملموسة، كان دافعا أساسيا وقويا للتفكير في وضع هذا الدليل البيداغوجي وفي إعداده، وسيبقى العمل به كذلك حافزا ضروريا لتطويره وتحسين أساليب استعماله، ذلك لأنه دليل مفتوح، قاعدة عمل، ومنطلق تفكير في صنع أدوات أخرى جديدة متنوعة ويسيرة الاستعمال.

لذلك فتميز هذا الدليل لا يأتي فقط من انبثاقه عن تراكم عمل ميداني، أو في أن من طبيعته الانفتاح على التطوير وعلى التدخل للتكيف مع وضعيات أخرى؛ بل يأتيه التميز أيضا من أنه ليس كتابا مدرسيا يوجه للعمل داخل الفصول الدراسية وفق مناهج محددة، بل أداة للاستعمال الحر والمبدع خارج الفصل الدراسي، ولكن داخل المدرسة، فيكون بذلك دعامة مختلفة وإيجابية للارتقاء بالحياة المدرسية وتطوير عمل الأندية التربوية التلاميذية خاصة منها نوادي حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة.

وللاستجابة لمطلب الاستعمال اليسير والمفيد، ولمطلب الانفتاح على التطوير؛ اشتمل دليل التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة على الأجزاء التالية :

- مدخل إلى قيم الشفافية ومحاربة الرشوة.
- الاشتغال البيداغوجي على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة.
- معجم الرشوة.

تتصدرها مجموعة من الاقتراحات للاستعمال والاستثمار مع استحضار مبادئ العمل الحر

المنفتح والواعي بمشاكل المجتمع وبخطورة آفة الرشوة وكذا بسمو ونبل الهدف والغاية.

يسعى هذا الدليل في مستوى عام، إلى تحقيق ما يلي :

- التحسيس بخطورة الرشوة باعتبارها ممارسة فاسدة وخرق مستمر لحقوق الإنسان والمواطن(ة)؛
- توعية المواطنات والمواطنين بأهمية تثبيت قيم الشفافية والنزاهة لتكريس دولة الحق والقانون؛
- تشجيع ثقافة المسؤولية والقيام بالواجب والخضوع للنقد والمحاسبة والعقاب القانوني؛
- تقوية وعي المواطنات والمواطنين بأهمية دعم نظام وطني للنزاهة.

كما يسعى الدليل في مستوى خاص، ومن خلال الاشتغال على الوضعيات/ المشاكل، تحقيق ما يلي :

- التفكير في آليات عمل الرشوة وفي منطقها الخاص، من خلال فهم وتحليل مستويات ظهورها؛
- إثارة الشك، وخلق وضعية القلق، في لغتها، وفي الواقع الاجتماعي الذي يؤيدها؛
- العمل على محاربتها والوقاية منها، وتحصين الذات من تأثيراتها الخطيرة.

إن إنتاج هذا الدليل هو نتيجة تراكم مثمر وبداية عمل مستمر استمرارية الإصرار على محاربة كل الممارسات والثقافات التي تبخس الإنسان حقه وكرامته، استمرارية النفس لدى أهل التربية والتكوين وقدرتهم على انتظار آثار عملهم الدؤوب الإيجابي في ميدان التربية على حقوق الإنسان والمواطنة.

فشكرا للأساتذة الذين اعدوا هذا الدليل تصورا وبناء وإنجازا، وشكرا لجميع المشاركات والمشاركين في اختبار صيغته الأولى ومناقشتها وتقديم اقتراحات تعديلها، وشكرا لمن سهر على تيسير وتتبع إنجازه، والشكر العميم لكل من سيستعمل هذا الدليل في حركية مستمرة ويساهم في تحقيق أهدافه وفي تطويره وفي إعادة إنتاج له مفتوحة ومبدعة.

عن قطاع التربية الوطنية اللجنة المركزية
لحقوق الإنسان والمواطنة

الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة
ترانسبارانسي. المغرب

الجزء الأول

مدخل إلى التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة

«إن الرشوة، بتعدد أشكالها، داء يتعارض بشكل مباشر مع الطموح المشروع للديموقراطية المعيشة في إطار احترام حقوق الفرد وكرامته، والمستندة إلى تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة وعادلة في توزيع ثمارها»

(ميثاق ترانسبارانسي المغرب)

عندما يتم ذكر كلمة الرشوة، فإن الصورة التي تظهر لأول وهلة، هي صورة الموظف الذي يطالب بمبلغ من المال مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفته. غير أنها صورة مشوشة وغير مكتملة، فالرشوة في الواقع ظاهرة أوسع، لا تخص الوظيفة العمومية، بل تشمل كل القطاعات تقريبا، كما أن الأمر لا يتعلق بظاهرة وطنية فقط، ذلك أن الرشوة توجد أيضا، وإن بشكل أقل وضوحا، إلا أنه مقلق بنفس الدرجة، على الصعيد الدولي: فقد انتشرت الرشوة في العالم، إلى حد أصبحت معه ظاهرة مقبولة في كثير من البلدان، يتم التسامح معها وتداولها في صمت؛ والحال أنه بالعودة إلى التعريف القاموسي للفظ "رشوة"، يصبح من الضروري البحث عن مفهوم محدد وواضح للرشوة في علاقتها بالفساد الأخلاقي والمالي.

إن فعل الإرشاء يعني الإفساد والإساءة وتشويه الطبيعة ودفع شخص إلى التصرف ضد الواجب الذي في ذمته. فالممرض الذي يبيع الأدوية المجانية في المستوصف العمومي، يشوه طبيعة عمله ويفسد مهمته التي هي التمريض وتقديم الإسعاف والعناية بالمريض، كما أن المدرس الذي يقدم دروسا مبتورة، تحتاج إلى دروس أخرى تكملها خارج المدرسة، بواسطة حصص إضافية بمقابل مالي، هو مدرس يخون واجبه ويفسد مهنته.

إن المدرس والممرض يعتبران مرتشيين بهذا المعنى. فالممرض يسرق الدواء الذي وفره المجتمع أو المؤسسة المشغلة، ويبيعه لحسابه الخاص، والمدرس يخون الأمانة التي وضعها المجتمع على عاتقه، ولا يقوم بواجبه على أفضل وجه، بل يتعمد إفساده وتشويه طبيعته، للحصول على مال إضافي.

كما أن الدركي الذي يسمح لسائق سكران، مقابل مبلغ مالي، أن يتابع سياقة سيارته أو شاحنته، هو دركي فاسد، لأنه يأخذ رشوة للتنازل عن واجبه، وخيانة المهمة الملقاة عليه وهي حماية الناس. فالضحية وإن كان غير محدد مباشرة هو المجتمع، لأن في ذلك الفعل مس بالسلامة العمومية، فالسائق السكران يمكن، في أية لحظة، أن يحصد أرواح كثير من الناس، بما فيهم هو نفسه.

إن ما يميز فعل الرشوة ليس هو تحويل المال أو النتائج الكارثية التي يمكن أن تترتب عن ذلك الفعل فقط، بل هو أساسا تغيير الممارسة العادية لمهمة ما، بحيث ينتج عن ذلك امتياز أو ربح شخصي يشوه ويفسد طبيعة تلك المهمة، فيصبح رشوة في جميع الظروف. فمثلا، عندما يقوم رئيس المستخدمين، في إدارة ما، أو المسؤول عن الموارد البشرية في مؤسسة، بتعيين

مرشح لأنه من أقاربه وليس لكفاءته، يعتبر شخصا مرتشيا وفاسدا، لأنه خان الثقة التي وضعتها فيه تلك الجهة المسؤولة.

ويقال نفس الشيء عن البرلماني الذي يصوت على مشروع قانون، فقط لأنه يفيد مصالح الجهات المالية التي تسانده، وليس لمصلحة الذين يمثلهم، فهو يعتبر مرتشيا، لأنه شوه مهمته وخان الثقة التي وضعها فيه الناخبون.

يلاحظ في جميع هذه الأمثلة أنه توجد رشوة، وإن كانت غير ظاهرة أو يصعب تحديد الثمن أو الآثار السلبية لتلك الرشوة، بشكل مباشر. لكن في جميع الأحوال، تمثل الرشوة فسادا وتشويها بسبب سوء استعمال السلطة، الممنوحة أو المخولة لجهة ما، من أجل تحقيق منافع شخصية. وينطوي هذا الأمر على:

- اتخاذ قرارات ليست في الصالح العام، وإنما لأغراض ذاتية.
- إضعاف المؤسسات، بحيث تتمثل العواقب السياسية والاجتماعية في فقدان المصداقية وانعدام ثقة المواطنين ودعمهم.
- إنتاج نمط من منافسة الرشوة بدل المنافسة النزيهة المبنية على الكلفة والجودة والإبداع، وهذا يؤدي حتما إلى الإضرار بالتجارة وإعاقة الاستثمار.
- تهديد البيئة، لأنه عند ما تكون الوكالات المعنية بحماية البيئة فاسدة، تنهار أسس التنمية البشرية المستدامة نفسها.
- استفحال حالات خرق حقوق الإنسان، لأنه مع تنامي ظاهرة الرشوة تصبح أنظمة الحكم أكثر سرية في تعاملاتها، وبالتالي تصبح الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية مهددة كذلك.
- استحالة كسب دخل محترم، يصون الكرامة ويحقق الرفاه، بالنسبة لملايين الأشخاص، وخصوصا في الدولة النامية، بسب تفاقم الرشوة.

إن الرشوة كما لاحظ "بيتر إيغن"، رئيس منظمة تراسبارونسي الدولية »تعمق الفقر في جميع أنحاء العالم من خلال تشويه مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية«. و الرشوة باعتبارها فسادا وتحريفا لسلطة ما لفائدة خدمة مصالح خاصة، هي مغامرة "وخيمة العواقب" لأنها:

- تغذي الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- توقع ملايين الناس في شرك الفقر والبؤس.

- تخل بالقانون والنظام وتضعف الديموقراطية.
- تشوه التجارة وتعزز الاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية.

في نهاية القرن الماضي، بدأ مشكل تخليق الحياة العامة يشغل بال الرأي العام، في بلدان الشمال والجنوب على حد سواء، وطرحت مفاهيم الشفافية والنزاهة كموضوعات للنقاش العمومي، وسلطت الأضواء على موضوع "المال العام المنهوب" وسبل استرجاعه وطرق "محاربة الرشوة". وقد عرفت السياسة العمومية، في نفس الوقت، بروزا لملامح عدم انخراط الدولة وتراجع الحكومات عن التدخل في الأسواق الخاصة. وتم تبرير هذه الوضعية في بلدان مثل الصين والهند، وتم قبولها باعتبار تلك البلدان تتوفر على حكومات كفأة نسبيا، لكن مهيمنة كثيرا. غير أنه في أغلب بلدان العالم النامي، يعتبر ضعف الدولة سببا في استمرار الفقر وانتشار الأمراض وتهريب المخدرات والبشر، وظهور الإرهاب فضلا عن كثير من الاختلاسات الإجتماعية.

2 الرشوة في المغرب

في المغرب، لا أحد يمكنه إنكار وجود الرشوة، حتى أنها أصبحت تكتسي حجما مهولا، وأسبغ عليها طابع الاعتيادية. فالرشوة بالمغرب لم تعد في حاجة إلى دليل؛ إنها ممارسة متفشية ومنتشرة في كل مكان تقريبا، تؤثر على الأعمال وتؤخر إنجاز المشاريع، وغالبا ما تحدد مصير الإستثمارات بالمغرب.

وقد بينت الدراسات التي أنجزت في هذا المجال، أن ممارسة الرشوة هي أيضا عملية لا تستثني حتى المدارس والثانويات، كما هو الشأن بالنسبة للإدارة التي تمرست في استعمال تقنيات الإبتزاز؛ وهناك بعض الموظفين والأجراء بقطاع التعليم العمومي والخصوصي ليسوا بأقل ارتشاء من المرتشين الآخرين الذين شلوا عمل الإدارة المغربية.

وتكتسي الرشوة، في المغرب، تجليات مختلفة وأشكالا متعددة، ورغم تنوع تمظهراتها فهي تتخذ شكلين أساسيين هما:

- الشكل الأول للرشوة، الذي يتفشى في واضحة النهار وهو الأكثر انتشارا، ويعاني منه المواطن يوميا في علاقاته مع الإدارة. ولئن كان هذا النوع يمس جميع المواطنين، فإن المستضعفين هم الأكثر تضررا منه، كما أن الذين يجهلون حقوقهم هم الأكثر عرضة له. ويعتبر هذا النوع من الرشوة مسا سافرا بالكرامة وخرقا لحقوق الإنسان بصفة عامة وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة.

• أما الشكل الثاني من الرشوة فيمس قطاعات اقتصادية واسعة، وينتج عن خيانة الأمانة من طرف بعض الماسكين بالسلطة الاقتصادية، وينخر ويلوث المعاملات التجارية والمالية الوطنية والدولية، عمومية كانت أم خصوصية. وقد تطور هذا النوع من الرشوة واستفحل في ظل حماية مساطير بيروقراطية معقدة. وأصبح يشكل عرقلة للتنمية وإخلالا بمبادئ المساواة والعدل.

ومن نافلة القول أن الرشوة ليست نتيجة نظام قائم بقدر ما هي وليدة تواطؤ أشخاص؛ فبالرغم من طابعها الاعتيادي، يبقى من الممكن الحصول على الخدمات المرغوب فيها دون إرشاء أحد. لكن مع ذلك، فإن من يلجأ إلى المستشفى يمكنه، مقابل مكافأة، أن يحصل على تاريخ أقرب باستبدال موعده بموعد مريض آخر، وإذا تعذر ذلك فبإمكان العون المكلف أن يوجهه إلى القطاع الخاص ليتم فحصه عاجلا من طرف نفس الطبيب الجامعي، وخلال إقامته بالمستشفى يمكن للمريض أن يحظى بالعناية والراحة كلما أبدى أقرباؤه تفهما خاصا.

وسواء في مرافق إدارة الداخلية أو العدل أو السجون أو إدارة الضرائب، وحتى في وسائل الإعلام والتواصل، فإن الرشوة تتقوى محتمية بالصمت المطبق حولها، وتتحول إلى ممارسة طبيعية وبديلة، كلما فشلت الإدارة في توفير الوسائل الضرورية لحاجات المواطنين. فالرشوة لم تعد محدودة في الزمان والمكان، وإنما منتشرة وحاضرة باستمرار. ورغم أن السلطات العمومية واعية بجسامة المشكل، فإنها لم تعمل بعد على إحداث مؤسسات فاعلة وقادرة على تحديد قواعد واضحة للحد من هذه الآفة والسهر على تطبيق هذه القواعد بصرامة.

إن الاقرار بوجود الرشوة في المغرب، سواء من طرف السلطات العليا في البلاد أو من طرف منظمات المجتمع المدني، لا يعني إدراكها ومعرفة آليات اشتغالها. ومحاربة الرشوة تتطلب بالدرجة الأولى معرفة الآليات التي تولدها. وهذا يعني أيضا عدم الاستسلام لليأس والاعتراف بأن المواجهة ستكون طويلة وصعبة .

وقد أظهر أحدث تقرير لمنظمة ترانسبارانسي الدولية أن المغرب شهد تراجعا في ترتيب مؤشر ملامسة الرشوة، إذ انتقل من الرتبة 70 في عام 2003 إلى الرتبة 77 في سنة 2004. بينما كان يحتل الرتبة 45 قبل خمس سنوات فقط. ولم تفلح الخطوات التي أعلنت عنها الدولة رسميا، من أجل محاربة الرشوة و"تخليق الحياة العامة"، إذ تبين أن المشكلة لا تتوقف عند قرار حكومي، بل تحتاج إلى تعبئة عامة من ناحية، وإعطاء النموذج في المحاسبة والضرب بقوة على "الأيادي العابثة بخيرات البلد"، وهو ما تظهر المعطيات المتوفرة إلى الآن إخفاق مؤسسات الدولة في

تحقيقه، بحسب المراقبين. ويستند هؤلاء المراقبون، في تقديراتهم، إلى أنه حتى الآن لم تتم محاسبة أي من المسؤولين عن تفويت المال العام ونهبه أو التساهل في تضييعه، بل إن بعض هذه الملفات ألغيت متابعتها قضائيا، في حين لا تزال ملفات أخرى تحت نظر العدالة، ولكن سير التحقيق فيها يمشي ببطء شديد.

ومن الناحية القانونية، يشير المختصون إلى أن النص القانوني في المغرب لا يحمي الأشخاص الذين يبلغون عن الرشوة، في مدونة القانون الجنائي، بل يضع الراشي والمرتشي في كفة واحدة، أي في الوضعية ذاتها، علاوة على صعوبة الاتيان بالبراهين والحجج القاطعة في إثبات الرشوة، لأنها غالبا ما تتم في كنف السرية. ومن هذا المنطلق يتضح أن المقاربة القانونية تبقى "شكلية" ولا يمكن أن تكون فعالة ضد الرشوة. وقد أفاد بحث أجرته مكاتب دراسات لفائدة ترانسبارانسي المغرب، شمل ألف رب وربة أسرة في ثلاث عشرة مدينة كبيرة، ينتمون إلى شرائح متعددة، أن مشكلة الرشوة في المغرب ما زالت تراوح مكانها. فقد ذكر 64% من أرباب الأسر المغربية المشمولين بالإستطلاع، أن وضعية الرشوة بالمغرب لم تعرف أي تغير يذكر، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في حين لاحظت نسبة 10% فقط من الأسر أن ظاهرة الرشوة تراجعت. وترى هذه الأسر أن المشكلة المذكورة أكثر التصاقا برجال السياسة، بينما يعزو المغاربة أسبابها إلى غياب العقاب، والرغبة في جمع الأموال بسرعة، في حين يردها بعضهم إلي تدني الأجور، وهو ما يرتبط وفق تقديرهم بالرشوة الصغيرة خصوصا.

إن أكبر شاهد على حضور الرشوة في الواقع اليومي للمغاربة هو اللغة، فاللغة تكشف، وإن بكيفية ملتبسة، عن دلالة الممارسات المرتبطة بالرشوة داخل المجتمع، وكذا رهاناتها. وربما بدا من غير المطلوب هنا البحث في آثار ودلالات الرشوة داخل اللغة، لكن لا بد من الإشارة إلى أن شهادة اللغة هي من الآثار التي لا يمكن محوها أو دحضها. فالكلمات والعبارات التي يفرضها الاستعمال اليومي للغة، تتم بمعزل واستقلالية عن الإرادة المباشرة للمتكلمين، فهي بذلك ترسم، رغما عنهم، صورة للواقع لا يمكن إنكارها من طرف الفاعلين.

تسجل اللغة مختلف مراحل الصراع والتضارب بين القيم، التي تخوضها فئات اجتماعية ذات مصالح متباينة على مدى قرون. وفي المغرب، يمكن لعملية استقصاء اللغة العامية بخصوص موضوع الرشوة أن تكون وسيلة فعالة للمساهمة في معرفة وفهم هذه الممارسة. إن موضوع الرشوة، الذي يفتقر إلى معجم تقني وقانوني، بسبب ضعف حضور دولة الحق وعدم تجذرها في

المجال الثقافي، سيتم استثماره بكيفية مجازية ودالة، في أكثر مجالات الحياة الاجتماعية ألفة لدى الناس، وهي:

- نظام الطعام وطريقة الأكل.
- الأدوات والوسائل الحادة التي تستعمل في الواقع اليومي.
- استعمال الجسد وآداب الاستقبال.

وقد بينت بعض الدراسات، بخصوص وضعية الرشوة داخل اللغة، أن اللغة الدارجة في المغرب، تختزن اللاوعي الجماعي وتسجل أحداث الثقافة والعادات والتقاليد، وذلك من خلال قائمة من التعابير المتصلة بالرشوة، تبين مدى انتشارها وكيف أصبحت ممارسة شائعة جدا في المجتمع، إلى حد أنها تتدرج في عدد كبير من التعابير في اللغة اليومية، وأنه لا فرق بين اللغة الدارجة والأمازيغية. وفي هذا السياق يتم استنتاج أن الرشوة قد بلغت درجة من الابتذال إلى حد أن من يقومون بهذه الممارسة يعتبرون بمثابة أشخاص يتدبرون أمرهم بشكل جيد وذكي وليسوا في موضع استنكار أو تنديد.

3 محاربة الرشوة والتربية على حقوق الانسان

إن الرشوة (تبعا للتعريف الذي وضعته "الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة"، في ميثاقها) هي «ممارسة غير مقبولة ولا تطاق، ناتجة عن تعسف في استعمال سلطة سياسية أو إدارية أو قضائية أو اقتصادية...وتوجيهها لخدمة مصالح خاصة»، وهي بذلك تهديد وخرق مستمر لحقوق الانسان. فالرشوة، إذ تلغي الشفافية والنزاهة، تفكك بنيات النظام الديمقراطي وتعرضه للسقوط، وتقلص مجال دولة الحق، بانتهاكها لهذا الأخير في جميع المجالات، وتتسبب بذلك في العديد من خروقات حقوق الإنسان.

تتطلب التوعية بخطورة الرشوة عرض الظاهرة بطرق واضحة تشمل طبيعتها وأنواعها وأسبابها ومخاطرها. كما أن التوعية عبر التعليم ووسائل الإعلام والفن تمكن من محاربتها في العمق. فالتربية على قيم ومبادئ حقوق الانسان، عبر المؤسسات التعليمية أو وسائل الإعلام أو أي وسيلة أخرى ملائمة يمكن أن تساهم في معرفة الرشوة وفهم آليات اشتغالها والآثار الناجمة عنها، وذلك من خلال:

- العمل على احترام حقوق الإنسان وتنمية روح المواطنة والضمير الخلقي...
- تشجيع ثقافة المسؤولية والقيام بالواجب والخضوع للمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

- سيادة الشفافية عن طريق تقنين جميع السلطات ومحاربة إساءة استعمال السلطات التقديرية.
- نشر ودعم أخلاقيات المهن بالشكل الذي يبث الثقة بين الفاعلين.

تندرج محاربة الرشوة إذن في إطار حركة الدفاع عن حقوق الإنسان التي تتنامى في بلادنا المغرب، وتعكس الطموح القوي لفئات واسعة من السكان إلى التمتع بمواطنة حقيقية ومسؤولة وكريمة، وإلى ديموقراطية حقة ومعاشة.

إن محاربة الرشوة تتطلب أخلاقا تشجع على احترام القانون مع اعتماد نظام وطني للنزاهة. فبدون مؤسسات قوية للمراقبة، يصبح الإفلات من العقاب هو بالذات المصدر الذي تتغذى منه الرشوة.

لقد أزّمت السياسة الفاسدة أوضاع بلدان العالم النامي. لكن، في بعض الحالات، ساد الفساد في الحكم بسبب الحروب والنزاعات الداخلية، وانتهى الأمر إلى سقوط الدولة، والتي غالبا ما تكون دولة متعسفة تهمل مواطنيها، وتشكل خطرا على جيرانها وعلى بقية دول العالم. ويرتبط فساد الحكم بتفشي الرشوة وخرق حقوق الانسان، وإهمال الواجبات والمسؤوليات وانعدام الشفافية والنزاهة في تسيير الشأن العام.

تحتاج جميع البلدان إلى مؤسسات قوية وجيدة وقادرة على تقليص إغراءات الرشوة لدى الموظفين في أفق القضاء عليها. لكن، حتى في أحسن المؤسسات لا يمكن منع الرشوة، إذا كانت المعايير الرائجة في المجتمع تعتبر تلك الرشوة مقبولة أو تتسامح معها، أو إذا كانت النخبة ترى في السياسة سلما للوصول إلى الغنى الشخصي. وأخيرا، فإنه من المستحيل إصلاح المؤسسات أو تغيير المعايير بدون إرادة سياسية.

وتعمل منظمة ترانسبارانسي الدولية في هذا السياق، فهي من أول المنظمات التي انتبهت إلى خطورة الحكم الفاسد على التنمية . وهي ترى أن الحل يكمن في تبني منهج شامل ومتكامل بحيث يتم تشجيع وتثمين وتعزيز "الأنظمة الوطنية للنزاهة"، تماشيا مع الشروط المحلية. وتعتبر أن نجاح استراتيجيات محاربة الرشوة يتوقف على إيجاد شراكة بناءة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي نفس الإطار، تعمل كل من الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة –ترانسبارانسي المغرب– ووزارة التربية الوطنية، لأجل نشر ثقافة مضادة للرشوة عبر النهوض بالتربية على المسؤولية والمساءلة ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب، وبالتالي تفعيل القانون. ومن شأن هذه الدينامية العمل على وضع إصلاحات قانونية ومؤسساتية وتربوية وتحسيسية. ويندرج برنامج

هذا العمل في صلب برامج الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، وكذا في خطط قطاع التربية الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الانسان عامة وقيم الشفافية ومحاربة الرشوة. وبرنامج مثل هذا يتم بشراكة وتعاون مع قطاع وزارة التربية الوطنية، يعتبر أن «ترسيخ ثقافة الشفافية ومحاربة الرشوة، رهين بقدر كبير بتربية الأجيال الصاعدة على القيم الأخلاقية وحقوق الانسان وعلى قيم المواطنة وتجذيرها في المجتمع».

إن منظمة ترانسبارانسي المغرب، تضع في اعتبارها ارتباط الرشوة بالتربية على حقوق الإنسان، ويظهر هذا جليا في "بيان الخمسة عشر إجراء لمحاربة الرشوة" المقترح من لدنها. فالبيان يثير الانتباه إلي مجموعة من مبادئ حقوق الانسان التي يتم انتهاكها بسبب تفاقم الرشوة، ويربط في نفس الوقت، محاربة الرشوة بالتربية والتحسيس. ويتيح هذا التصور إمكانية اعتماد مدخل التربية على حقوق الإنسان لمحاربة الرشوة ونشر قيم النزاهة والشفافية.

يمكن القول إن التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة جزء من التربية على حقوق الانسان، فمفاهيم المساواة والعدل، والكرامة والواجب والحق، التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي نفسها المستهدفة في التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة. فهذه الأخيرة، أي الرشوة ترسخ التمييز في الحقوق ضدا على المادة الثانية والمادة السابعة من الإعلان، واللتان تنصان على أنه «لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون أي تمييز»، وأن «كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة». والرشوة تخل كذلك بالنزاهة والمحاكمة العادلة، ضدا على المادة العاشرة من الإعلان، والتي تقول إن «لكل إنسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا، للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه». الرشوة هي أيضا خرق وانتهاك لكرامة الإنسان ضدا على المادة الثانية والعشرين: «لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي وفي أن تحقق... الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته». كما أن الرشوة انتهاك للواجبات والمسؤوليات المناطة بكل واحد إزاء المجتمع، وذلك ضدا على الفقرة الأولى من المادة التاسعة والعشرين: «على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يمكن شخصيته في أن تنمو نموا حرا وكاملا».

وخلال خمسين سنة الأخيرة، من القرن الماضي، شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجعا دوليا في مادة حقوق الإنسان. وما تزال القيم التي دافع عنها هذا الإعلان تحتفظ إلى اليوم بنفس الملاءمة التي كانت لها في الماضي. لكن مع نهاية القرن الحالي، وبدافع إدماج أبعاد

جديدة تخص الأمن والثقة في التقدم العلمي وانفتاح الأسواق، شرع المنتظم الدولي في البحث عن ربط جديد للحقوق بالواجبات والمسؤوليات. وهكذا سيتم إخراج "الإعلان عن حقوق وواجبات الإنسان" في بلنسيا سنة 1998، وهو عبارة عن نص قامت بصياغته مجموعة خبراء ترأسها رتشارد .ج.غولدستون، تحت رعاية مدينة بلنسيا ومنظمة اليونسكو. وتكمن أهمية هذا الإعلان، في تخصيص فصل كامل لمحاربة الرشوة، هو الفصل 15 الذي ينص على أنه للقضاء على الرشوة وإقامة مجتمع الأخلاق والنزاهة، وفي إطار واجبات ومسؤوليات الإنسان، يلزم اعتبار ما يلي:

1. إن أعضاء المجموعة الدولية، جماعات وأفراد، من واجبهم ومن مسؤوليتهم النهوض بمجتمع أخلاقي متحرر من الرشوة المتفشية.

2. من واجب الحكومات اتخاذ الاجراءات الفعالة للوقاية والرصد والمعاقبة والقضاء على الرشوة في القطاع الخاص وفي القطاع العام. وينبغي أن تضم هذه الاجراءات ما يلي:

- وضع قوانين للسلوك قابلة للتطبيق على جميع العاملين في الوظيفة العمومية، وإنشاء أنظمة للمراقبة، تكون ملائمة داخل هياكل الدولة، وفي المؤسسات العمومية.
- وضع برامج للتكوين خاصة بالعاملين في الوظيفة العمومية، لتلقينهم واجباتهم ومسؤولياتهم كموظفين.
- إقامة آليات مستقلة وفعالة بغرض تحمل المسؤولية والشفافية داخل المؤسسات العمومية وفيما بين العاملين وبصفة خاصة خلق منصبي الوسيط والمفتش العام للمالية.
- تأمين حماية الشاهد الذي يقدم الأدلة على أفعال مرتشية داخل القطاع العام والقطاع الخاص.
- معاقبة الراشين، واقتراح إجراءات مدنية وجنائية فعالة.
- تحسيس العموم بما تحدثه الرشوة من أضرار، وتوفير صيغ لوضع الشكايات، تكون فعالة وتضمن حماية للمشتكين.

وفضلا عن المادتين السابقتين، فإعلان واجبات ومسؤوليات الإنسان، يربط محاربة الرشوة بعمل المجتمع المدني. ذلك أنه من واجب المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات غير الحكومية والخواص، الحث على الوعي بأهمية محاربة الرشوة، نظرا لما تجلبه من مضار للحياة الجماعية ولحكامة المدينة وللتنمية الانسانية المستدامة. حسب المادة 7 من الفصل 15 التي تنص كذلك على أنه »من واجب أي كان له علم بواقعة الرشوة، أن يشعر الدولة، سواء تمت الرشوة في القطاع العام أو في القطاع الخاص«.

وإجمالا تعتبر الرشوة تهديدا مستمرا لجميع المبادئ التي نص عليها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (1948)، وكذا "إعلان واجبات ومسؤوليات الإنسان" (1998)، والهادفة إلى توفير وضمان:

- الحرية لجميع الناس.
- التربية والتكوين.
- العدل والمساواة.
- الشفافية والنزاهة.
- التنمية المستدامة.
- مجتمع الأخلاق.

للأسباب السابقة، تعتبر "التربية علىالشفافية ومحاربة الرشوة"، إذن مكملة للتربية على حقوق الإنسان، ولمعرفة أهداف ومنهاج الأولى لا بد من إشارة عامة إلى منهاج التربية على حقوق الإنسان.

إن التربية على حقوق الإنسان هي كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الإنسان. ويتناول هذا التعليم تقدير المتعلم والمتعلمة وفهمهما لمبادئ حقوق الإنسان التي يمثل عدم مراعاتها "مشكلة" للمجتمع المعني. ويمكننا، على مستوى البلدان، ملاحظة وجود مناهج مختلفة جدا لاستخدام التربية على حقوق الانسان في معالجة تحديات شائعة في مجالي حقوق الانسان والتنمية. ففي البلدان النامية غالبا ما يتم ربط تعليم حقوق الإنسان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة، وفي البلدان التي كانت تخضع سابقا للحكم التوتاليتاري (الشمولي) أو السلطوي، يكون تعليم حقوق الإنسان مرتبطا، في غالب الأحيان، بتطوير المجتمع المدني والبنى التحتية المتعلقة بسيادة حكم القانون وحماية حقوق الأفراد والأقليات. أما في البلدان الأقدم عهدا بالديمقراطية، فغالبا ما يتم ربط هذا الأمر بهيكلة السلطة وتوجيهه لإصلاح بعض المجالات، مثل القانون الجنائي والحقوق الاقتصادية وقضايا اللاجئين.

إن التربية على حقوق الانسان تختلف عن برامج التدريس الكلاسيكية والرسمية، كالتي نجدها في المدارس مثلا، ليس فقط على مستوى مضمونها وأهدافها ومقاربتها ومنهجها التربوي، بل على مستوى النتائج المتوخاة منها. فالتربية على حقوق الانسان برنامج متكامل، شمولي وتشاركي، يستهدف من جهة نقل المعلومات، ومن جهة أخرى تنمية القدرات الفردية والجماعية

التي تتيح للأفراد المرور إلى مستوي التحليل، ومن ثمة إلى العمل والتحرك في جماعات من أجل التغيير. وفي العمق فالتربية على حقوق الإنسان والمواطنة هي عامل على التمكين والتحول.

إذا كانت معظم المجتمعات تسعى إلى تجسيد مبادئ حقوق الإنسان بصورة أفضل، فإن التربية علي حقوق الإنسان تعني ضمنيا تعليما يؤدي إلى الدعوة لتبني هذه الحقوق والدفاع عنها. ولأجل إحداث التغيير الاجتماعي، يجب أن يكون تعليم حقوق الانسان مصمما من الناحية الاستراتيجية، لكي يبلغ ويدعم أفرادا وجماعات ممن يستطيعون العمل لتحقيق هذه الأهداف.

وتتضمن برامج التربية على حقوق الانسان منهاجا تعليميا تفاعليا. فلغة التربية على حقوق الانسان تتحدث عن كون هذا التعليم ينطبق على حياة الناس اليومية وعلى استخدام أساليب تجعل المتعلمين يشتركون في اكتساب مهارات التعبير عن مواقفهم كما تكسبهم مهارات لتطوير معارفهم.

إن برنامجا للتربية على حقوق الانسان، لا بد أن يتناول في حده الأدنى "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، ووثائق أخرى خاصة بحقوق الإنسان تتعلق بواجباته ومسؤولياته، وأنظمة الرقابة والمحاسبة على الأعمال. ومن الجدير بالذكر أنه رغم كون تعليم حقوق الإنسان أصبح يتعدى مجرد نشر المعلومات عن قانون حقوق الانسان، فإن هذه الوسائل، وآليات الحماية المتصلة بها، لا تزال تشكل جزءا أساسيا من أي برنامج. لكن ما الذي يميز التربية على حقوق الإنسان عن برنامج خاص بالتربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة؟

4 التربية على الشفافية ومحاربة الرشوة

إن المطلب الذي ينادي بمجتمع الأخلاق، لا يكون واقعيا إلا إذا تمكن من إدماج تصوره في إطار منهجي، واستطاع بناء مقاربة تربوية لإشاعة تلك الأخلاق وترسيخها داخل منظومة القيم الثقافية السائدة. وهذا يقتضي مطلب النزاهة والشفافية ومحاربة الرشوة.

إن محاربة الرشوة تتطلب أولا معرفتها، وبالتالي رصدها لإدراك كونها تشكل ظاهرة اجتماعية شمولية تولدها العديد من العوامل، منها تكاثر الوضعيات الريعية في الاقتصاد، وضعف الديمقراطية ودولة الحق، وابتذال الثقافة وضعف الوعي الملحاح للمواطن. وبالتالي فمحاربة الرشوة لا يمكن أن تتم إلا بمنهجية متعددة الأبعاد، وهذا ما أدركته ترانسبارانسي المغرب، عندما خصصت المحور الثالث من "بيان الخمسة عشر إجراء لمحاربة الرشوة" لمجال التربية والتحسيس.

لقد اعتبرت المنظمة مجال التربية والتحسيس مجالا في غاية الأهمية بالنسبة للحاضر وأكثر

من ذلك بالنسبة لمستقبل مجتمع أكثر شفافية، إنه عمل يجب أن تحمل المؤسسات التربوية، والمجتمع مهمة إنجازه على عاتقها. واقترحت لتفعيل هذا المجال الإجراءات التالية:

- توفير الوسائل اللازمة للقيام بعمل تربوي تحسيسي ووضعها رهن إشارة ممثلي المجتمع المدني.
- يجب أن يعرف نشاط المجتمع المدني في مجال التحسيس والتوعية بسلبيات الرشوة دعما وامتدادا من طرف المؤسسات العمومية، كما أن من المطلوب إلزام وسائل الإعلام العمومية بتخصيص مدد زمنية دنيا في برمجتها وتخصيصها لمناقشة موضوع الوسائل القمينة بمحاربة الرشوة والارتقاء بالشفافية في قضايا الشأن العام.
- إدراج وحدة مخصصة للتحسيس ومحاربة الرشوة في البرامج الرسمية للنظام التربوي وفي مدارس تكوين الأطر.
- التفكير في قواعد أخلاقية وتعميمها بتشاور مع ممثلي الموظفين داخل الإدارات والهيئات العمومية الخاصة.

إن جمعية ترانسبارانسي المغرب، لا تريد أن تقف عند مستوى تقديم الوصفات أو النصائح في مجال التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة، بل تقترح مشاريع وتصورات بيداغوجية وأكثر من ذلك تضع منهاجا للتربية لمحاربة الرشوة، وذلك عبر شراكة مع وزارة التربية الوطنية، ويمكن في هذا الدليل، تقديم عناصر لمنهاج التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة، من خلال تعريف هذه التربية وأهدافها والنماذج المقترحة لمقاربتها.

1. إن "التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة" لا تختص وحدها بما تشير إليه، وذلك لوجود أنماط كثيرة من التربية تساهم بدورها في تشييد المقاومة ضد الرشوة. فعلى سبيل المثال، هناك عمليات الارتقاء بالوعي والحملات الاعلامية، وكذلك حقوق الانسان وتربية الناخب، وإجراءات تسهيل الوصول إلى المعلومات بخصوص قوانين محاربة الرشوة... وكذا المواد الدراسية كالتربية على المواطنة والتاريخ والمبادئ الأخلاقية... هذه الأنماط تساهم في الرفع من خبرة ومعرفة الناس لمواجهة الرشوة وتحفيزهم على مقاومتها.

2. ولتوضيح المرجع، يمكن تعريف التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة بوصفها نشاطا تعليميا أو تواصليا يتطلع إلى المعرفة والمهارات والمواقف من أجل مقاومة الرشوة، ويمكن تعريف هذه المستويات الثلاثة من القدرات كالتالي:

- المعرفة: عن طريق الاطلاع علي التنظيمات والقوانين، وعلى آليات الاشتغال، وكذا على حقوق المواطن وواجباته.

- المهارات: عن طريق القدرة على التمييز بين صراع الرغبات ومواجهة الإحراج الأخلاقي، وكذلك القدرة على محاورة السلطات، إلخ.
- المواقف: عن طريق الاهتمام بالأمور الاجتماعية وتحمل المسؤولية كمواطن، وتحملها من أجل مجتمع أفضل...

3. تهدف التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة إلى تقوية الأفراد لتمكينهم من اتخاذ قرارات أخلاقية. فغالبا ما تلتبس على الناس قيمة التمييز بين سلوك المرتشين وغير المرتشين، كما يسيطر صراع المصالح على الحياة اليومية كما هو الحال عندما تصطدم قيم العائلة (كالولاء) بقيم الشغل (كالحياد) على سبيل المثال. ففي الحياة المهنية، هناك العديد من المواقف لا يتحكم القانون والنظام في مجرى عملياتها. ويمكن للتربية على محاربة الرشوة أن توفر المهارات للتعرف على صراع القيم وحل معضلة الاحراج الأخلاقي، وزرع الحوافز لاتخاذ القرارات الأخلاقية الوجيهة.

تسعى التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة إلى تقوية الوعي العام والمشاركة في الحياة السياسية، كما هو الحال في تعبئة الناس للوقوف ضد الرشوة. فإذا كان الجمهور ينتظر تقوية القانون الجنائي، ومعاقبة المدنبين، وتدقيق الحسابات، فإنه يتوقع كذلك أن تصبح التدخلات الخارجية أكثر صعوبة.

إن وعي الناس ومشاركتهم يجعلان القوانين وهيئات محاربة الرشوة فعالة، فالمواطن الذي يعرف حقوقه ويدرك آثار الرشوة سيبلغ حتما عن الحوادث التي تقع وسيتعاون أثناء التحقيق والمقاضاة.

4. تختلف التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة عن عملية تقديم المعلومات المتعلقة بمحاربة الرشوة. فهذه الأخيرة تشير إلي نقل الوقائع الأساسية بخصوص الرشوة، أي حجمها وقيمتها وآليات وضع الشكايات واستراتيجيات الوقاية منها. ومهما يكن، فالتربية على الشفافية ومحاربة الرشوة تهتم بالمفهوم الذي تقع تحته الوقائع. إن التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة إنما تكون ناجحة فقط إذا كان تأثير الرشوة على التطور الاقتصادي والاجتماعي قد تم فهمه حقيقة، وكذلك، وهذا مهم أكثر، إذا حصل إجماع حول محاربة الرشوة.

بعبارة أخرى، فالتربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة ذات بعد يتجاوز مجهودات الإخبار، لأن غايتها هي بناء أخلاق، وتغيير سلوكات، وخلق ثقافة مضادة للرشوة.

الجزء الثاني

الاشتغال البيداغوجي على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة

[أنشطة وتمارين]

I- توجيهات تربوية حول مستويات التفكير في ممارسة الرشوة:

1 الرشوة في اللغة:

باعتبار اللغة خزانا للاوعي الجمعي وللثقافة والممارسات، ننتظر من الأوراش أن تشتغل على معجم الرشوة لتبيان عمقها وترسخها في الوعي وفي الثقافة.

لذلك تقترح التمارين وضعيات – مشكلة تستند إلى المعيش اليومي للوقوف على مصطلحات ومفاهيم تجعل من الرشوة ممارسة "عادية"، بل ممارسة مطلوبة في كثير من الأحيان.

2 الرشوة في الواقع:

تشتغل الرشوة داخل واقع متكامل، يتميز بخضوعه لنظام اجتماعي بُني على وسائط وعلى الريع الاقتصادي. فهي لا تقتصر على قطاع دون آخر، بل إن مصدر قوتها هو التنوع، وهي بذلك تطور أشكالها ومجالات انتشارها على مستوى النظام الاجتماعي. إنها "بمثابة ذبذبة يعرف مكان انطلاقها، غير أن مكان توقفها يبقى مجهولا".

تقدم الوضعيات حالات متنوعة لممارسة الرشوة، غير أن هناك دائما بائعا لخدمة ومشتريا لها، فالكل خاضع لجاذبية السلطة ولمنطق تراتبها.

3 الرشوة في التفكير:

يتطلب الأمر، ضرورة، التفكير فيها، في آليات عملها، في منطقها الخاص، في مستويات ظهورها واختفائها، لابد من الانطلاق من رفض الفكرة القائلة بأن الرشوة هي انحراف أخلاقي أو حالة شاذة. بل لابد من جعلها منطقة يجب إخضاعها لأسئلة الكشف والتحليل.

إن التفكير في آلياتها هو فهم لمنطق عملها لتحصين الذات من تأثيراتها السلبية. إن المنطلق الأساسي لهذا التفكير هو الشك، إثارة الشك الذي يوجه تفكيرنا في اللغة، في الواقع، في نظامنا الاجتماعي.

لابد من خلق وضعية "القلق من الرشوة"، القلق الذي يستهدف ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة.

II- الكفايات والقدرات التي تستهدفها الأنشطة والتمارين:

1 معرفة الرشوة:

كفاية الفهم والمعرفة، بالتساؤل عن ماهية الرشوة: ماهي مكوناتها؟ ماهي آليات عملها؟ كيف يتم التعبير عنها؟ وذلك بهدف امتلاك القدرة على تعريفها في مختلف أنواعها ومستويات ممارستها.

2 تحليل مظاهرها، والكشف عن أسبابها ومنطقها الخاص:

كفاية التحليل، تنمية القدرة على البحث في أسباب الرشوة وإرجاع الممارسات إلى عنصر أو عناصر محددة لها.

3 مواجهة الرشوة، محاربتها والوقاية منها:

تمكن الذات من إدراك الدور الذي يمكن أن تقوم به على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي في تعرية واقع الرشوة معرفيا وأخلاقيا.

ربط هذا الوعي بالذات، بشبكة من العلاقات والأدوار التي من المفروض أن تضطلع بها السلطات العمومية والقضائية، والإعلام المرئي والمكتوب، وجمعيات المجتمع المدني... لمواجهة الرشوة ومحاربتها قانونيا وأخلاقيا ودينيا... إلخ.

III- التصور المحدد للنماذج التطبيقية [أنشطة وتمارين]:

1- يتأسس التصور على خلفية نموذج عائلة مغربية، تتكون من أربعة أشخاص. شخوص خيالية تعيش مع عالم الرشوة عبر حضورها كعناصر فاعلة حاملة لقيم إيجابية وسامية، وتدافع عن ثقافة الشفافية والنزاهة، شخصيات قد تحضر جميعها أو البعض منها، تدخل في علاقات خاصة مع الآخرين ومع مؤسسات وفاعلين اجتماعيين واقتصاديين وحقوقيين....

تتكون الأسرة المتخيلة من الشخوص التالية:

- الأب، السيد "نزيه"، موظف بالقطاع العام.
- الأم، السيدة "نبيلة"، أستاذة بالتعليم الابتدائي.
- الإبنة، "نجيبة"، طالبة جامعية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية.
- الإبن، "عادل"، تلميذ بالتعليم الثانوي الإعدادي.

●●● 2- تنطلق تجارب هذه الأسرة من وضعيات-مشكلة، ترتبط بالمعيش اليومي لأفرادها، بحيث تصاغ الأسئلة الأساسية التي تطرحها هذه الوضعيات، وتتضمن (الوضعيات) وثائق نصوص وأحداث ورسومات، صيغت على شكل حوار بين أفراد العائلة.

●●● 3- مجالات النماذج التطبيقية (مجالات ممارسة الرشوة...)
تم اختيار المجالات التالية:

1) الصحة
2) الجماعات المحلية
3) الدرك والشرطة
4) القضاء
5) المؤسسات المالية العمومية
6) الانتخابات
7) المدرسة
8) الصفقات العمومية
9) الإعلام

كما يمكن إضافة مجالات أخرى لم تتعرض لها هذه النماذج.

IV- طرق الاشتغال في الأوراش:

●●● 1- تقدم الوضعيات المفترحة مادة أولية للاشتغال في الورشات، لذلك من المنتظر أن يتم الاشتغال عليها من أجل تحقيق ما يلي:
- إدراك طبيعة ممارسات الرشوة في مجال أو قطاع محدد.
- فهم آليات عمل الرشوة في تلك الممارسات.
- تحليل أسباب ودواعي اللجوء إلى الرشوة والكشف عن منطقها الخفي.
- اقتراح إمكانيات مواجهتها ومحاربتها والوقاية منها عبر التفكير في الحلول والبدائل التي تقترحها الورشات.

●●● 2- فيما يخص طرق العمل، فهي متنوعة، غير نمطية، لكن يجب أن تكون منسجمة مع شروط العمل، وتستجيب لانتظارات وحاجات المكونين والمكوَنين.
ومن الأفضل حصر عدد أفراد الورشة الواحدة في 12 فردا، قد يشتغلون بشكل فردي أو ثنائي، أو يتم تقسيمهم إلى مجموعات مصغرة لا يتجاوز عدد أفراد كل مجموعة أربعة أفراد.

3- من الأفضل أن يخضع الاشتغال على كل وضعية إلى لغلاف زمني لا يجب أن يتجاوز 90 دقيقة، يمكن تقسيم هذه المدة الزمنية إلى المراحلة التالية:

30 دقيقة: لقراءة الوضعية وفهم محتوياتها ومجالها.

15 دقائق: للاشتغال على مصطلحات ومفاهيم المعجم.

15 دقائق: لتحليل الممارسات والكشف عن منطق الرشوة.

15 دقيقة: للبحث الأولي في طرق وأساليب محاربة الرشوة.

15 دقيقة: لصياغة التقرير الخاص بالورشة أو للقيام بنشاط داعم أو القيام بنشاط آخر له طبيعة تركيبية.

V- كيف يمكن أن يساهم هذا الدليل في التربية على الشفافية ومحاربة الرشوة؟

1 دور المنشط:

يقدم الدليل تصورا عن دور "المنشط" باعتباره شخصا يقوم بمساعدة المستفيدين المشاركين على بلوغ "الأهداف المتوخاة من البرنامج"، وذلك من خلال مدهم بالوسائل والأدوات التي قد تدفعهم إلى:

- إدراك الرهانات المرتبطة بالرشوة، وكذا الإحراجات والاختيارات التي يمكن أن يصادفها المشارك، سواء في الواقع أو في الوضعية المشكلة، موضوع التحليل.

- "الوعي" بوضعيتهم وتقييمها باستمرار، عبر مراحل دراسة الوضعيات، وكلما كان هناك انتقال من مجال إلى آخر.

- تنمية القدرة لدى المشاركين، على التعرف واكتشاف العوائق والبنيات التي تمنعهم من التمتع بحقوقهم والاستسلام أحيانا للرشوة.

- خلق ميول للانخراط في برامج محاربة الرشوة باعتبار هذه الأخيرة آفة تخرب المجتمع ككل.

2 دور المشارك:

أما بخصوص دور المشاركين، تبعا للتصور الذي يقدمه الدليل، فيتمثل في العمل على تطوير قدراتهم على "تحليل" الأسباب والعلاقات و"التعرف" على الخروقات التي تلحق بحقوق الإنسان لمناهضة الرشوة، وكيف يمكنهم استخدام "القانون" وحقوق الإنسان وقيم المواطنة كأدوات للتغيير وتحقيق الشفافية والعدالة. ومن المهم كذلك قيامهم بمشاركة "الآخرين" (المعارف، المواطنين...) ما تعلموه عن قيم الشفافية والنزاهة، بحيث يكون دورهم الأساسي هو نشر التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة، على نطاق أوسع...

3 وضعية التمارين:

- تنتظم التمارين والأنشطة البيداغوجية التي يقدمها الدليل وفق ثلاث مراحل تدور كلها حول مفاهيم التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة مثل: الشفافية، النزاهة، المواطنة، احترام القانون، ونشدان العدالة...

يشتمل كل تمرين على أفكار ومفاهيم ووثائق ترتبط بالتربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة. كما تقوم هذه التمارين على "مقاربة تكوينية" تعتمد التدرج في اكتساب المفاهيم والقيم الحقوقية المناهضة للرشوة، حيث يتم الانطلاق من "وضعيات" أولية والكشف عن المشكل المطروح (صراحة أو ضمنيا) وتحليل المفاهيم، عبر الاشتغال على معجم الرشوة والمصطلحات التقنية المتصلة بممارستها في مختلف مجالات الحياة العامة. وتعتبر هذه المقاربة أكثر ملاءمة لنمو المعرفة ولعمل القيم الاجتماعية.

- يشتمل الدليل على تمارين تغطي أهم مجالات الحياة العامة التي تطالها الرشوة، ويتألف كل تمرين من نص يحكي حادثة متعلقة بالرشوة، ورسم كاريكاتوري يقدم الوضعية في شكل مفارقة. وهذا يعطي للمنشط إمكانية اختيار التمرين المناسب للمجموعة أو المشاركين، حسب اهتماماتهم وارتباطاتهم اليومية، وإمكانيات تفاعلهم مع الوضعية المشكلة. كما يتيح له حرية اختيار الأسلوب والتقنيات المناسبة للتنشيط وتيسير عمل المجموعة، شريطة احترامه لتدرج وتسلسل مقاربة الوضعية.

تم تقديم لكل تمرين بالقدرات المستهدفة، وهي قدرات تركز على معرفة الرشوة وتحليل مظاهرها والتمكن من آليات كشفها ومواجهتها قانونيا وأخلاقيا. كما يختم التمرين بتوجيهات

عامة لدراسة نص "الوضعية- المشكلة".

إضافة إلى هذه التوجيهات يمكن للمنشط مناقشة قيمة التمارين مع منشطين آخرين وإبداء وجهة نظره واتخاذ المبادرة لاختيار ما يناسبه من وسائل وتقنيات، مع إعطاء فرصة التعبير للمشاركين والادلاء بآرائهم حول موضوع البرنامج أو مضامين التكوين...

يقدم الدليل في نهايته، أدوات للتقويم، يمكن استثمارها عند نهاية كل تمرين أو بعد كل مرحلة من المراحل، كما يمكنه ابتكار وسيلة أو أداة للتقويم خاصة به.

وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة التربوية المتضمنة لأداة تقويمها تكون أكثر إقناعا وتحقيقا للأهداف المتوخاة من البرامج التي لا يتم تقويمها. ويمكن أن يتم التقويم من خلال أشكال مختلفة ومتنوعة مثل:

- تخصيص وقت محدد لمناقشة (أو حديث) يعبر من خلاله المشاركون عن شعورهم بمدى أهمية وفائدة المجهود أو العمل الذي قاموا به (أثناء التمرين أو خلال البرنامج...).
- تنظيم اقتراع سري حول فعالية البرنامج.
- دعوة ملاحظين خارجيين (زملاء في التربية أو نشطاء حقوقيين...) والاستماع إلى وجهات نظرهم حول سير عملية "التكوين".
- ينبغي أن لا ينسى المنشط أن التربية على الشفافية ومحاربة الرشوة هي تربية تهدف إلى "التحرر" من أضرار الرشوة ومن ممارستها بقوة الواقع أو العادة. وهذا يقتضي تقديم العون للمشاركين ومساعدتهم لتطوير قدراتهم ومهاراتهم "النقدية"، بما فيها القدرة على نقد وتقويم برامج "التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة" والتأكد من أن التمارين والأنشطة التي اشتغلوا عليها، والوثائق التي قاموا بدراستها وتحليلها تهيئ فعلا المشاركين لنقل "معارفهم" أثناء دورات تكوينية يصبحون فيها " منشطين.

4 توجيهات للمنشطين بدورهم

يحرص هذا الدليل على تقديم التوجيهات المساعدة للمنشط في تيسير العمل على التمارين وإنجاز برامج التكوين في مجال التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة. وهي كالتالي:

- الفهم الجيد لدور المنشط في برنامج التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة باعتبار هذه التربية جزء من التربية على حقوق الإنسان وذات تماس مع أنواع أخرى من التربية، كالتربية على المواطنة والتربية على الديمقراطية...

- البدء بالتعارف بين المشاركين، رفعا للتوتر النفسي، خاصة عند الاشتغال داخل المجموعات، ومن المستحسن جدا اعتماد بعض تقنيات" كسر الجليد"، ويمكن الاستعانة بالرسوم الكاريكاتورية في هذا المستوى، لخلق جو مريح ومرح لدى المشاركين (وهذا النشاط لا ينبغي أن يتجاوز خمس أو عشر دقائق).
- توضيح موضوع وغاية البرنامج أو التمرين، والتعرف على انتظارات المشاركين وتوقعاتهم، مع العلم أن المشاركين يبحثون عن أجوبة وحلول لمشاكل تمسهم مباشرة أو يعانون منها في الحياة اليومية، ومن المهم ربط التمارين بوضعيات معاشة من طرف بعض المشاركين.
- تشجيع المشاركين على الانخراط الفعلي في الأنشطة والتمارين المقترحة ضمن البرنامج ...
- تخصيص وقت محدد ومضبوط للانخراط في التمرين وآخر للمناقشة، باعتبار كل تمرين هو وحدة مستقلة، تعالج ظاهرة الرشوة في قطاع معين
- تقديم الأفكار واقتراح مواضيع للتفكير دون فرض الرأي الخاص والتأكد من أن كل مشارك أخذ حصته من الكلام ...
- استخدام جميع الحواس (النظر، السمع، الصوت) والنظر إلى المشاركين والتأكد من أن الجميع يستمع (إلى المنشط وإلى الآخرين) دون استعمال صوت مرتفع أو الكلام بسرعة.

* معاملة جميع المشاركين على قدم المساواة (لا تمزح دوما مع نفس الأشخاص، ولاتطلب الكلمة من نفس الأفراد ...)

- تشجيع جميع الآراء على اختلافها، دون المجادلة مع أحد أو بين المشاركين.
- الحرص على احترام المشاركين لبعضهم البعض، في اختياراتهم، وعدم مقاطعة كلام بعضهم أو هيمنة البعض على المجموعة، وفسح مجال التعبير للجميع.
- منح المشاركين الوقت الكافي للتفكير والتعبير عن أفكارهم.
- تلخيص وتوضيح الألفاظ أو المصطلحات الصعبة كلما اقتضى الأمر ذلك.
- التأكد من فهم المشاركين قبل الانتقال إلى موضوع موال والأخذ بعين الاعتبار كل الأسئلة الجانبية...

مساعدة المشاركين على تحديد انتظاراتهم من البرنامج أو الأنشطة.

يمثل هذا النشاط مدخلا مهما للبرنامج أو التمرين يقوم المنشط، في البداية، بسؤال المشاركين عن انتظاراتهم من البرنامج يستهدف التربية على قيم الشفافية ومحاربة الرشوة. ويتحدد دور المنشط هنا في:

- التأكد من عدم استبداد البعض دون البعض الآخر بالكلام.
- اعتبار جميع التدخلات والأجوبة ذات قيمة.
- تلخيص العناصر الأساسية في كل تدخل كدليل على الإنصات.

تشجيع المشاركة في النقاش.

تهدف هذه الطريقة إلى تدريب المشاركين على مناقشة آرائهم والدفاع عن مواقفهم والإنصات- في نفس الوقت- إلى وجهات نظر الآخرين وإمكانية تغيير مواقفهم بعد النقاش والاقتناع. ويتم هذا التمرين من خلال الخطوات التالية :

- أولا توزيع المشاركين إلى مجموعات متساوية يجلس أعضاؤها وجها لوجه تبعا لموقفهم من المشكل.
- منح الوقت الكافي لكل مجموعة، لإعداد حججها ودفاعها وتكليف كل عنصر فيها بتقديم : "حجة واحدة" عندما يأتي دوره في الكلام.
- مشاركة كل مجموعة في النقاش لتقديم الحجج التي تدافع عن وجهة نظرها.
- إعلان المنشط إمكانية تغيير المجموعة، بالنسبة لكل مشارك يرغب في ذلك، والانضمام إلى المجموعة التي اقتنع أكثر بوجهة نظرها مع تحديده للحجج التي دفعته إلى الاقتناع.

حث المشاركين على الإنصات.

تهدف هذه التقنية أو الطريقة إلى تشجيع المشاركين ودفعهم إلى الإنصات لبعضهم البعض،

حيث يطلب من كل متدخل تلخيص وجهة نظر المتدخل السابق وذكر حجته قبل عرض وجهة نظره الخاصة، ويتوالى التمرين كذلك بعرض كل واحد للموقف المعارض لموقفه قبل أن يقدم موقفه وحججه.

تشجيع المشاركين على وضع وبلورة خطة عمل.

يمكن أن تتم هذه الطريقة من خلال شكلين، يتمثل الأول- وهو الأكثر بساطة- في دعوة المشاركين إلى جرد جميع الحلول التي تم التوصل إليها من خلال النقاش (بخصوص الموضوع والمشكل المطروح) ثم القيام بعد ذلك بترتيب هذه الحلول حسب أهميتها.

أما الشكل الثاني (لهذه الطريقة) والأقل بساطة، فإنه يتم من خلال الخطوات التالية:

- أولا توزيع المشاركين إلى مجموعتين أو أكثر، تشتغل كلها على نفس "الموضوع" أو "المشكل".
- إعطاء وقت كاف لكل مجموعة لبناء خطتها في مقاربة المشكل.
- اختيار كل مجموعة لمقرر يدون النتائج والخلاصات التي تنتهي إليها.
- مقارنة المشكل من خلال مراحل متدرجة تعكس عملية التفكير والتحليل.
- عرض كل مجموعة لنتائج مقاربتها (من طرف المقرر) عل جميع المشاركين.
- توسيع النقاش لاختيار أي المقاربات كانت أكثر ملامسة لظاهرة الرشوة، من حيث أسبابها والمعالجة القانونية والأخلاقية المقترحة.

لعبة تشخيص الأدوار.

يمكن أن تساهم هذه الطريقة في تشخيص "الموضوع" أو "المشكل" وتوضيحه، وتقوم أساسا على لعب المشاركين لأدوار دون سابق تدريب، وتنطلق اللعبة بقيام أحد المشاركين، وبدعوة من المنشط، بتمثيل "مشهد" يشخص فيه وضعية "الابتزاز" أو الاضطرار لتقديم رشوة أو كان ضحية عنف بسبب الرشوة أو شاهدا عليها مع تركيزه على إبراز مشاعره وأحاسيسه ومحاولة نقلها إلى المجموعة.

كما يمكن أن تتم "اللعبة" حينما يقوم المشاركون بتشخيص مجموعة من الأدوار والشخصيات لتمثيل وضعية- مشكلة (مثال: وضعية شخص حاصل على شهادات جامعية عليا، يعطي رشوة

للحصول على منصب شغل، دون أن يناله... وما ينتابه من مشاعر متناقضة يحاول إخفاءها، إلى أن يقر بخطئه ويعترف لأصدقائه أنه خالف القانون ونصب عليه).

يمكن أن تكون اللعبة عبارة عن سيناريو لوضعية من الوضعيات-المشكلة، يقترحه المنشط أو يقوم بكتابته أحد المشاركين ويشخصه أعضاء المجموعة. وفي الحالة التي يمكن أن تحمل فيها اللعبة شحنة عاطفية قوية، لا بد أن يعلن المنشط منذ البداية في خطوات اللعبة ويطلب من المشاركين تعاونهم الكلي والتلقائي.

لنجاح اللعبة لا بد من توفير الوقت الكافي وإعطاء كل دور حقه من التركيز واختتام اللعبة بنقاش موسع-وهذا جد مهم- يقدم خلاله المشاركون رأيهم عن آفة الرشوة وما تتركه من آثار مخربة للفرد والمجتمع (في اللعبة) والحلول الممكنة لمعالجة ذلك.

الوضعية المشكلة

"نبيلة" وسؤال الرشوة في الخدمات الصحية

1

القدرات المستهدفة:

- القدرة على إدراك بعض آليات ممارسة الرشوة في مؤسسات الاستشفاء العمومية.
- القدرة على فهم علاقة الرشوة بفعل استغلال النفوذ وإساءة استعمال المنصب.
- القدرة على إدراك دلالات مفردات الرشوة في نص الوضعية المقترحة.

أرادت السيدة "خديجة" أن تطمئن على حالتها الصحية، فهي حامل في شهرها السابع، طلبت من جارتها "نبيلة" مرافقتها إلى مستشفى الولادة لعيادة الطبيب الاختصاصي. فالسيدة "نبيلة" امرأة خدومة ومتضامنة، وجميع نساء الحي يعرفن ذلك، فهي حاضرة باستمرار إلى جانب من هن في حاجة إليها. لذلك لم تتردد في الاستجابة لطلب جارتها "خديجة" الحامل لعيادة الطبيب الاختصادي في الولادة.

كانت الساعة التاسعة صباحا عندما دخلتا مستشفى الولادة، فابتدأت أولى الصعوبات فور وصولهما، حيث ندرة الإرشادات ورداءة نظام الاستقبال في داخل أكبر مستشفيات الولادة بالمدينة.

كان موعد عيادة الطبيب قد حدد قبل شهرين من ذلك اليوم، ومع ذلك كان لزاما على السيدة "خديجة" أن تذكر الموظف المكلف ببرنامج العيادة والاستشفاء بذلك. غير أنها فوجئت بحجم الطلب وكثرة المواعيد ذاك الصباح. صاح الموظف المكلف في وجه النساء: «سأحصر عدد الفحوصات في عشرة نساء، وسأسجل باقي المواعيد للأسبوع القادم».

عم الاستياء بين النساء عندما سمعن قرار الموظف، فتقدمت إليه إحداهن وهي تحتج بأعلى صوتها: «لماذا قمت باستبدال موعدي بموعد امرأة أخرى، ما هو ذنبي إذا لم أقدم إليك البقشيش، فأنا امرأة فقيرة وجئت من قرية بعيدة؟»

تعالت صيحات نساء أخريات، وبعد برهة، ظهر أحد الممرضين الذي يساعد الطبيب المختص، توجه إلى الجمع بهدوء: «المعذرة أيتها النساء، لم يحضر الطبيب الجامعي، البروفيسور، لكنه طلب مِن مَن لها موعد هذا الصباح زيارته مساء هذا اليوم في المصحة الخاصة بشارع الحرية، فهي تتوفر على تجهيزات أساسية وتوفر لكن شروطا أحسن للعيادة والاستشفاء».

لم تتمالك "نبيلة" نفسها، صاحت في وجه الممرض وهي تندد بهذا السلوك الابتزازي: «أليس من الوقاحة أن يطلب طبيب جامعي من النساء عيادته في المصحة الخاصة، وهن لا يتوفرن على إمكانيات مادية لذلك؟ فأين ذهبت أخلاق المهنة؟ ما دلالة قسم إيبوقراط الذي أقسم به لمزاولة مهنة إنسانية شريفة؟».

اقتربت من "نبيلة" إحدى العاملات بالمصلحة، وهمست في أذنها: «بإمكانك أن تحظي بعناية طبيب آخر موجود بالمصلحة، شريطة أن تقدمي لذلك العون مقابلا على ذلك، لن تتطلب

منك هذه الخدمة سوى ورقة من فئة 100 درهما، وبذلك ستبدين تفهما يحل لك ولغيرك كل هذه المشاكل».

اقتربت منها امرأة أخرى، وضعت مولودها الجديد منذ ثلاثة أيام فقط، تنتظر بدورها عيادة الطبيب، وقالت بمرارة: «هل تعلمين أنني دفعت مبلغ 1500 درهما كرشوة وأنها ضريبة مستحقة وذلك قبل دخولي قاعة الولادة، طلبوا من زوجي أداء 1000 درهم لطبيب الولادة و500 درهما للطبيب المختص في التخدير والإنعاش، عِلْماً بأنني أتوفر على تغطية صحية، وعلى وصل من صندوق المستشفى!»

أمام خطورة هذه الممارسات التي تمس بكرامة حقوق النساء، لم تجد "نبيلة" من وسيلة للتعبير عن احتجاجها سوى قرار طلب مقابلة مدير المستشفى لإبلاغه ما يجري داخل المؤسسة الصحية التي توجد تحت مسؤوليته الإدارية. التحقت بها بعض النساء، وأخريات امتنعن عن القيام بذلك، نظرت "نبيلة" إلى الجميع، كانت تتساءل بصمت عن كيفية إقناع المرضى المعرضين للمخاطر بالإمتناع عن تقديم الرشاوي، مادامت الرشوة، في اعتقاد العديد من الناس هي السبيل الوحيد للحصول على المعلومات المرغوب فيها ولضمان فرصة البقاء على قيد الحياة!!

اقتربت إحدى المريضات من نبيلة وأمسكتها من يدها بلطف وسألتها: «أريد أن أفهم سبب لجوء بعض الأطباء والممرضين والأعوان إلى الارتشاء؟ وكيف يمكن وضع حد لهذا السلوك الشنيع؟ وكيف يجرؤون على الدوس على الحق في الصحة وفرض الزبونية والمحسوبية»؟

بعد قراءة نص الوضعية، المطلوب:

أولا:

- استخراج مكونات فعل الرشوة وآليات عملها ونتائجها.
- تقديم تعريف لكل نوع من أنواع الرشوة التي تقترحها الوضعية.
- ماهي الآثار المباشرة لممارسة الرشوة في قطاع الصحة على مواقف السيدة "نبيلة"؟
- ماهو التفسير الذي يمكن تقديمه للرسم الكاريكاتوري؟

ثانيا: الاشتغال على معجم الرشوة المستعمل في هذه الوضعية:

- البقشيش – الخدمة – التفهم – الضريبة المستحقة (أداء الضريبة)

ثالثا: التفكير والبحث في أساليب محاربة الرشوة والوقاية منها في هذه الوضعية:

- كيف يمكن تطوير الموقف الذي اتخذته السيدة "نبيلة"؟
- ماهي الأساليب القانونية التي يمكن اللجوء إليها لمحاربة الرشوة في المستشفيات العمومية؟

الوضعية المشكلة

"نزيه" والمطالبة برخصة السكن

2

القدرات المستهدفة:

- القدرة على إدراك بعض آليات ممارسة الرشوة في مجال الخدمات الجماعية.
- القدرة على فهم علاقة الرشوة بفعل الابتزاز والشطط في استعمال السلطة.
- القدرة على إدراك دلالات مفردات الرشـــوة في نـــص الوضعية المقترحة.

بعد سنوات من الإدخار ومن الجهد والمحن الكثيرة، استطاعت أسرة السيد "نزيه" بناء مسكن جديد داخل نفس الحي. غير أن الإنتقال إلى المنزل يتطلب الحصول على رخصة إدارية تمنحها الجماعة المحلية، وهي رخصة السكن. زار "نزيه" مصلحة الجماعة الملكفة بالرخص، فطُلب منه كتابة طلب خطي للسيد رئيس المجلس البلدي، وانتظار أسبوع على الأقل، لتبرمج لجنة تقنية جماعية زيارة المنزل الجديد.

وبالفعل، بعد حوالي أسبوع من وضع طلبه بالمصلحة التقنية، قامت اللجنة بزيارة المنزل. كان في استقبال أعضائها "نزيه" رفقة زوجته "نبيلة". تقدم المهندس المعماري للجماعة باعتباره رئيس اللجنة، وبدأ يتجول بين مرافق المسكن. كان يرافقه في المهمة، ممثل عن الوقاية المدنية، وآخر عن مكتب مصلحة الصحة، وممثل أخير عن الوكالة الحضرية. بدت علامات التجهم على وجوه أعضاء اللجنة. نظر المهندس الجماعي إلى التصاميم الهندسية وهو يطل من شرفة المنزل على الشارع العام:

«السيد "نزيه"، آسف، وجدنا أن العديد من المرافق في المنزل لا تتطابق مع التصاميم المصرح بها أثناء بداية الأشغال، أنظر مثلا، إنك أدخلت تعديلات مهمة على المطبخ وعلى الحمام، كما أنك غيرت شكل الواجهة، إضافة إلى أنك لم تحترم المساحة الإجمالية المبنية الموجودة في التصميم الأولي.»

بدا "نزيه" مندهشا مما يسمعه، تغيرت قسمات وجهه، ثم استدار جهة زوجته. تابع المهندس المعماري ملاحظاته ثم خلص إلى القول:

«أنا رجل طيب، سأقترح عليك أن تختار بين الأمرين: إما أن تدخل تعديلات جديدة على التصميم الأولي وإخبار مهندسك بذلك، وهذا يتطلب وقتا ومصاريف إضافية، وإما أن تتفهم الأوضاع، ونسكت نحن على هذه الخروقات، ونمكنك من رخصة السكن.»

لم يفهم "نزيه" قصد المهندس الجماعي، تدخل ممثل الوقاية المدنية، أمسك بيد "نزيه" ودخلا معا غرفة جانبية، ثم توجه إلي "نزيه" بهذا الأمر:

«عليك أن تدفع لنا مبلغ 7000 درهم، إنه مبلغ متواضع بالمقارنة مع ما صرفته من أموال لكي تبني هذا المنزل الجميل.»

خرج "نزيه" من الغرفة مسرعا، نظر إلى الجميع، ثم صاح:

«إنني ضحيت بمالي وصحتي لبناء هذا المنزل، وجميع مرافقه مطابقة للتصاميم، واحترمت جميع المواصفات الهندسية والصحية والجمالية، ولم أتجاوز المساحة الإجمالية المبنية بسنتيم واحد. لماذا هذا الظلم؟ لماذا الافتراء والكذب؟ هل هذه هي مهمتكم أيتها الأطر الجماعية؟ هل تريدون الرشوة لكي أحصل على حق من حقوقي كمواطن؟ أبهذه الطريقة تتم تلبية حاجات

المواطنين؟...»

تراجع المهندس إلى الوراء، انزوى ممثل الوقاية المدنية، حاول ممثل قطاع الصحة تهدئة الأجواء، توجه إلى "نزيه":

«لا ياسيدي، نحن لا نطالب برشوة، هذا حرام دينيا، وما عليك إلا أن تزور رئيس المصلحة التقنية غدا، وستجد عنده الحل لهذه المشكلة، وسيكون ذلك خيرا لنا جميعا.»

انسحب أعضاء اللجنة بسرعة من المنزل، ركبوا سيارة الجماعة، واختفوا عن الأنظار. حاولت "نبيلة" شحذ عزيمة زوجها قائلة: «لا بد من مقابلة رئيس الجماعة، كثيرا ما كان يدافع عن مصالح السكان عندما كان مستشارا في المعارضة، آما الآن فهو رئيس الجماعة ويتفهم جيدا مشاكل المواطنين...»

في الصباح الموالي، دخل "نزيه" مقر الجماعة، كانت بناية ضخمة، فوجد عددا من المواطنين في انتظار مقابلة الرئيس، وبينما هو ينتظر موعد المقابلة وإذا بأحمد ، أحد أصدقائه القدامى يناديه من بعيد: «أهلا "نزيه"، لم أرك منذ سنوات، كيف هي الأحوال؟ ما سبب قدومك إلى هنا؟

« ليست الأمور على ما يرام، طلبت رخصة السكن، فأرادوا رشوة، رفضت بطبيعة الحال لأن وضعيتي سليمة وقانونية، وها أنا جئت لمقابلة الرئيس لأبلغه احتجاجي على الابتزاز الذي تمارسه بعض أطر الجماعة التي يرأسها.»

جره صديقه بسرعة من ذراعه، أدخله أحد المكاتب ثم قال له:

«إهدأ يا صديقي، أتعلم أن كل المصالح تمشي هنا بالرشوة، وخصوصا في مصلحة التصاميم ومراقبة البناء. كل وثيقة لها ثمنها، رخصة البناء بثمن، رخصة السكن بثمن، زيارة الأوراش لمراقبة الأشغال بثمن...إلخ»

«هذا شيء فظيع، رد عليه "نزيه"، وماذا يعمل المستشارون الجماعيون ممثلوا السكان؟ ماهو دور سلطة الوصاية؟ لا يجب السكوت على ابتزاز المواطنين والشطط في استعمال سلطة الجماعة.»

استمر أحمد في توضيح موقفه:

«لكل جهة مصلحتها في استمرار هذا الوضع، وعلاقات المحسوبية والارتشاء والفساد متفشية بهذه الجماعة، ألا تعرف ذلك يا صديقي؟ فالتراخيص التي تسلم للمنعشين العقاريين، أصحاب العمارات تمنح تبعا لحجم البناية وأهميتها وموقعها. فعمارة من ست أو سبع طوابق في حي راق بالمدينة، تكلف صاحبها عمولة تتجاوز عشرين مليون سنتيم، تذهب إلى جيوب بعض أطر الداخلية، ورئيس الجماعة وحاشيته، ثم بعض أطر المصلحة التقنية!»

خرجت الكاتبة الخاصة للرئيس، توجهت إلى المواطنين في قاعة الانتظار:

«معذرة، السيد الرئيس في اجتماع مطول، ثم مباشرة سينتقل إلى مقر العمالة في اجتماع آخر مستعجل، لذلك لن يتمكن من استقبالكم...!!»

توجه أحد المواطنين نحو الكاتبة وصرخ في وجهها قائلا: «ألا يخجل المنتخبون من ابتزاز ناخبيهم؟ ومهما تعددت مظاهر ارتشائهم فسيؤدون الثمن يوما ما؟ لكن علينا جميعا أن نفضح سلوكاتهم ونحاربها...».

تفرق المواطنون وأقسم "نزيه" أمام صديقه أحمد، على أنه سيأخذ رخصته دون أن يتنازل عن المبادئ والقيم التي يؤمن بها ويدافع عنها.

بعد قراءة نص الوضعية، المطلوب:

أولا:

- استخرج من النص مكونات الرشوة وآليات عملها.
- ما التعريف الذي يمكن اقتراحه للرشوة التي تمت المطالبة بها عند زيارة اللجنة لسكن "نزيه"؟
- ما رأيك في تصرف ممثل الوقاية المدنية؟
- ماهو التفسير الذي يمكن تقديمه للرسم الكاريكاتوري؟

ثانيا: الاشتغال على معجم الرشوة المستعمل في هذه الوضعية:

- تفهم الوضع – حقوق المواطن – طلب الرشوة – الابتزاز – الكل يمشي بالرشوة – شطط في استعمال السلطة – المحسوبية والفساد – عمولة – تذهب إلى الجيب – المبادئ والقيم.

ثالثا: التفكير والبحث في طرق محاربة الرشوة والوقاية منها في قطاع الجماعات المحلية:

على المستوى التربوي:

- ما الذي يمكن الوعي به كواجبات وحقوق تجاه عمل الجماعة؟
- ما هي العلاقات التي يمكن إقامتها بين السكان وممثليهم في الجماعة؟
- فكر في الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب والجمعيات المدنية في محاربة الرشـــوة في الجماعات المحلية.

ساهمت "نجيبة" رفقة زميلاتها وزملائها في الكلية بالاحتفاء باليوم العالمي لمحاربة الرشوة يوم 09 دجنبر، وهو تقليد جديد انضاف إلى تقليد آخر وهو الاحتفال باليوم الوطني لمحاربة الرشوة الذي انطلق منذ سنة 1999. كان حضورها في ورشة "حماية المال العام" مناسبة لها ولأصدقائها للتفكير في المشاكل الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية التي يخلفها نهب الأموال العمومية وتبذيرها في المؤسسات العمومية وشبه العمومية؛ وللمساهمة في البحث عن السبل الملائمة لحماية المال العام من ممارسات الرشوة والاختلاس. عادت إلى المنزل مساء ذلك اليوم، وهي مثقلة بجملة من الأسئلة والأفكار حول أعمال الورشة، أرادت أن تشرك والديها في مناقشة القضايا المثارة، توجهت إلى والدها السيد "نزيه": «هل تدري يا أبي أن تبذير المال العام يعد من أكبر الجرائم الاقتصادية والاجتماعية التي ترتكب في حق شعب بأكمله. إن نهب المال العام يحرم كل أفراد المجتع من الاستفادة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يحكم علينا بالموت البطيء». «فعلا يا إبنتي، قال الأب، لقد استفحلت ظاهرة اختلاس المال العام في السنوات الأخيرة وعمت تقريبا جميع المؤسسات المالية العمومية ببلدنا، إلى درجة أن التقرير الأخير لمنظمة "الشفافية الدولية"(1) حول مؤشر "قياس الرشوة على الصعيد الدولي يضع المغرب في الرتبة 78 من بين 158 دولة شملتها تحقيقات المنظمة». تدخلت "نبيلة" بحسرة كبيرة:

«هذا شيء فظيع، كل جهود التنمية البشرية تضيع في بلادنا، هذه رتبة تخيفني، فلا بد من القيام بأي شيء لوقف هذا النزيف...». أضاف السيد "نزيه" معطيات رقمية جديدة قائلا:

«ليست رتبة 78 هي التي تخيفني، بل ما يقلقني هو وضعية التقهقر واكتساح الرشوة وانتشارها في أهم القطاعات الأساسية. كان المغرب يحتل الرتبة 45 سنة 1999 وأصبح في السنة الموالية (2000) مرتبا في الرتبة 37، لكن انطلاقا من 2003 انزلق إلى الرتبة 70، وفي سنة 2005 احتل الرتبة 78 ليحصل على نقطة 3.2 على عشرة. وهو وضع مرشح لمزيد من الانهيار إذا لم تقم الدولة المغربية بإجراءات استثنائية لمحاربة هذه الآفة(2).

عبرت "نجيبة" من جهتها عن خيبة أملها من الجهود المبذولة لمحاربة الرشوة خاصة على الصعيد الرسمي، وتدخلت متسائلة:

«إن الرشوة والاختلاس والنهب ممارسات دنيئة مورست في عدة قطاعات لدرجة أن أهم

(1) تقرير المنظمة العالمية "الشفافية الدولية" الصادر ببرلين، أكتوبر 2005.

(2) أنظر الإجراءات الخمسة عشر الصادرة عن ترانسبرانسي-المغرب

المؤسسات المالية العمومية من أبناك وصناديق اجتماعية أصبحت في وضعية إفلاس: أليست هناك علاقة وثيقة بين الرشوة واختلاس الأموال العمومية؟ إنه سؤال الورشة التي اشتغلنا فيها هذا الصباح بالكلية...».

قال لها "نزيه" بنوع من التأكيد:«عندما يعم الفساد الاقتصادي في بلدنا، فمن الطبيعي أن تنتظم شبكات الإرتشاء المصالح لتعمل على استدامة نظام الرشوة والمحسوبية، يتم ذلك عبر استغلال بعض المسؤولين لمواقع نفوذهم واستثمار السلطة التي يتمتعون بها، سياسية كانت أم اقتصادية».

أضافت "نجيبة" معطيات جديدة عمقت من خلالها جراح الجميع قائلة:

«إن حجم النهب والارتشاء الكبير وصل مستوى يصعب تحمله في بلد يعاني من الفقر والبطالة ومن خصاص كبير في قطاعات اجتماعية أساسية. فقد وزعت علينا في الورشة معطيات رقمية مستمدة من تقارير صحفية وتقارير للجن برلمانية لتقصي الحقائق(1)، فالرقم المالي الاجمالي الذي تم اختلاسه في عدد من المؤسسات المالية كان بإمكانه أن يساهم في بناء مساكن اجتماعية كثيرة، والمساهمة في إحداث عدد كبير من مناصب الشغل»

علقت نبيلة على موقف ابنتها قائلة: «لا شك أن الرشوة في هذا المجال تتخذ أوجها خاصة ومحددة، لكن ما هي الدوافع التي تدفع كبار موظفي الدولة للإرتشاء؟ وهل الدولة قادرة إلى جانب المجتمع على حماية المال العام»؟

بعد قراءة نص الوضعية، المطلوب:

أولا:

- استخرج نوعية الرشوة الممارسة في القطاعات المالية العمومية.
- ماهي آليات عملها؟
- لماذا في رأيك يحتل المغرب رتبة 78 في مؤشر قياس الرشوة حسب تقرير المنظمة العالمية "ترانسبارانسي الدولية"؟

(1) تقرير اللجنة البرلمانية الخاص بوضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتقرير آخر خاص بوضعية " القرض العقاري والسياحي".

- ماهي الآثار المباشرة لاختلاس الأموال العمومية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلد؟
- بماذا يوحي لك الرسم الكاريكاتوري؟

ثانيا: الاشتغال على معجم الرشوة المستعمل في هذه الوضعية:

- نهب المال العام – الجريمة الاقتصادية – مؤشر قياس الرشوة – الفساد الاقتصادي – شبكات الارتشاء – الارتشاء الكبير.

ثالثا: التفكير والبحث في طرق محاربة الرشوة والاختلاس في القطاعات المالية العمومية:

- كيف يمكن إخضاع المسؤولين الكبار لمراقبة قانونية لوضعياتهم المالية؟
- ماهي نوعية الأوراش التي تقترحها لدعم حماية المال العام من النهب؟

(1) – القضايا المثارة

(2) التقارير التي يمكن الاستناد إليها أثناء المناقشة

(3) الحلول المقترحة

الوضعية المشكلة

عائلة السيد "نزيه" وسؤال شراء الأصوات في الانتخابات

6

القدرات المستهدفة:

- القـــدرة علـــى إدراك بعض آليات ممارســـة الرشـــوة في المجال السياســـي.
- القدرة على فهم علاقة الرشوة بفعل إفساد الحياة العامة وانتهاك حقوق المواطن.
- القـــدرة علـــى إدراك دلالة مفردات الرشـــوة في نـــص الوضعيـــة المقترحة.

لم تعد تفصل المغاربة إلا أياما معدودة عن موعد نهاية الحملة الانتخابية الخاصة بانتخاب مجلس النواب. كل الأحزاب السياسية المشاركة في هذه الحملة قدمت برامجها للمواطنين عبر مختلف وسائل الاتصال، تجمعات جماهيرية، إعلام مرئي ومكتوب، اتصال مباشر... انخرطت عائلة "نزيه" في هذه المحطة من محطات بناء الديمقراطية بالمغرب، دافع أفرادها عن برنامج لائحة حزب لا يملك من رأسمال إلا نزاهة وشفافية مناضليه والقيم النبيلة التي يدافع عنها ويريدها أن تترسخ في المجتمع.

عاد "نزيه" مساء ذلك اليوم قبيل موعد الاقتراع، وهو يحمل الكثير من التساؤلات والخلاصات عن سير الحملة، فقال لـــ"نبيلة":

«لقد نزلوا بكل ثقلهم في هذه الأيام الأخيرة من الحملة. رأيتهم في الأحياء السكنية الهامشية، في حي السعادة، وفي حي الهناء، يوزعون على الأسر الفقيرة كميات كبيرة من الدقيق والسكر والشاي، وتم دفع 100 درهما لكل فرد ناخب، وذلك بهدف التصويت على اللائحة الانتخابية للحزب الفلاني. كما وعدوا الناس بضعف ذلك المبلغ بعد عملية التصويت...».

«أو لا تدري ما جرى بحينا هذا الصباح، قالت "نبيلة"، كان هناك شبان أقوياء يطرقون أبواب المنازل، وعوض أن يتواصلوا مع المواطنين حول البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأحزابهم، كانوا يساومونهم على سعر الصوت الواحد، بحيث ارتفع سعر سهم صوت الناخب ليصل مبلغ 200 درهما، لكن شريطة أن يقرأ المواطن القسم وبيده المصحف الكريم، وأن يعدهم بالتصويت على لائحة الحزب. كما أن متصدري بعض اللوائح وعدوا أبناء الحي الشبان والعاطلين بتشغيلهم إذا ما فازوا في الانتخابات وحصلوا على مقاعدهم في البرلمان». تدخلت "نجيبة" من جهتها لتكمل الصورة الدرامية:

«لقد نظم زعيم سياسي كبير مهرجانا خطابيا بساحة الحرية، ومباشرة بعد الانتهاء من خطابه البئيس، دعا الحاضرين إلى مأدبة ضخمة داخل خيام نصبت لهذا الغرض. تهافت الناس على الأكل والشرب، عمت الفوضى داخل الخيام، ثم غادروا الساحة وهم يضحكون على الزعيم، وينادون باسمه بشكل تهكمي...». بعد لحظات من الصمت، توجه "نزيه" إلى أفراد العائلة:

«قمنا بما هو واجب علينا كمواطنين، شرحنا للسكان أهمية المساهمة في تدبير الشأن العام للبلاد كحق يقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 21 * والتي تنص علي أن لكل فرد

* أنظر دعامات الوضعية.

الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده؛ غير أن هذا الحق ينتهك حين تنعدم الشفافية وتغيب المحاسبة الحقيقية، وتزور إرادة المواطنين، ويلجأ بعض السياسيين الفاسدين إلى الرشوة وتوزيع المال الحرام لشراء الذمم والضمائر...».

زادت "نبيلة" في تعميق جراح أفراد العائلة في هذه الحملة، قالت: «إن ظاهرة الرشوة في الانتخابات، بمختلف أنواع الارتشاء الصغيرة والكبيرة، الظاهرة والخفية، تصادر حق المواطن في التعبير وفي الاختيار الحر لممثليه. لذلك تتحول الاستحقاقات الديمقراطية في بلدنا إلى سوق للنخاسة ومناسبة لضرب قيم الديمقراطية...».

حاولت "نجيبة" في الأخير التقليل من تأثير حجم الرشوة في الانتخابات، وهي متحمسة للدفاع عن حق المواطن في التعبير عن رأيه بكل شفافية:

«إن سلوك الرشوة في العملية الانتخابية، بالرغم من أنه يضر بمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، ويمس بقيم المواطنة، التي هي نتاج طبيعي لدولة الحق، بالرغم من كل هذا، فلا بد من الدفاع عن كل أشكال التعبير والرأي التي تضمنه المادة 19* من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، ولا بد أن تقوم الدولة بدورها في ملاحقة الفاسدين والراشين والمرتشين، ومعاقبتهم طبقا للقوانين الجاري بها العمل».

قالت "نبيلة": «إن الكثير من المواطنين يتساءلون عن المستفيدين من إفساد الديمقراطية؟ ويتابعون بوعي جميع مظاهر الارتشاء الانتخابي، بل إنهم متيقنون من إمكانية محاربة هذه الظاهرة والانتصار عليها إذا ما توفرت الإرادة اللازمة لذلك. فمتى يصبح هذا التمني واقعا؟»

بعد قراءة نص الوضعية، المطلوب:

أولا:

- استخرج من النص أنواع الرشوة الممارسة في العملية الانتخابية؟
- ما التعريف الذي يمكن اقتراحه لهذه الأنواع؟
- كيف تعامل السيد "نزيه" مع سير العملية الانتخابية؟

* أنظر دعامات الوضعية.

- ما هو موقف "نجيبة" من المادة 19من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟
- ما هي قراءتك للرسم الكاريكاتوري؟

ثانيا: الاشتغال على معجم الرشوة المستعمل في هذه الوضعية:

- بناء الديمقراطية – سعر الصوت – تدبير الشأن العام – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – انعدام الشفافية – غياب المحاسبة – تزوير إرادة المواطن – المال الحرام – شراء الذمم والضمائر – الرشوة الكبيرة والرشوة الصغيرة – سوق النخاسة – قيم الديموقراطية – دولة الحق.

ثالثا: التفكير والبحث في أساليب محاربة الرشوة في الحياة السياسية وتحصين العملية الديمقراطية من محاولات إفسادها.

- على المستوى البيداغوجي:

– ما الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني لحماية الحياة السياسية من الإفساد؟

– ما هي القيم التي تجب مناقشتها ودعمها لتحقيق دولة الحق؟

- على المستوى الاجتماعي والاقتصادي:

– ما الذي يجب إنجازه ليصبح المواطن في منأى عن تأثير الارتشاء؟

– هل يؤدي الفقر حتما إلى طلب الرشوة؟

- على المستوى القانوني:

– ما الدور الذي يجب أن يلعبه القضاء لمعاقبة السياسي الفاسد؟

– هل القوانين وحدها كفيلة بردع الممارسات الفاسدة؟

دعامة: 1

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

(المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

دعامة: 2

1- لكل شخص الحق في الإشتراك في إدارة الشؤون العامة للبلاد إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا.

2- لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

3- إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الإقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

(المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

دعامة: 3

الرشوة إنكار لحقوق الإنسان

« لا شك أن الرشوة تعبير عن انحراف في ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والثقافية، وأن هذه السلط عوض توظيفها لخدمة الصالح العام، أصبحت توظف لخدمة أغراض خاصة. ولقد أدى تغلغل الرشوة في النسق السياسي والإداري ببلادنا إلى انتشار مظاهر الفساد والإفساد

في الحياة الإدارية والسياسية وإذا كانت السلطة العمومية تكليفا موكولا لأفراد وهيئات لتدبير الشأن العمومي وصون المال العام، فقد أضحت عوض ذلك وسيلة للاغتناء السهل ووكرا للنهب بدون حسيب ولا رقيب فالرشوة هي ضرب من العبث بالمصلحة العامة وبواجب حسن التدبير ونقيضا للأخلاقيات الإدارية وتعبيرا صارخا ومفضوحا عن سلوك يخرق الالتزامات المرتبطة بممارسة سلطة عمومية، وما أخطر أن يفتقد العمل الإداري لقيم النزاهة وأخلاقيات المهنة كسلطة من المفروض أن تمارس لخدمة المواطنين والمواطنة.

وإذا كانت منظومة حقوق الإنسان قد قامت على تناول الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، فإن ظاهرة الرشوة هي بمثابة خرق لهذه الحقوق ومساس بالحريات التي تنص عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية في هذا المجال».

على الصدقي

المرجع: "نشرة الشفافية"

لسنة 2000 عدد 9

الوضعية المشكلة

"عادل" و"نجيبة" وسؤال علاقة الرشوة بالنجاح المدرسي

7

القدرات المستهدفة:

- القدرة على إدراك بعض آليات ممارسة الرشوة في مؤسسات التعليم العمومي.
- القدرة على فهم علاقة الرشوة بفعل الابتزاز.
- القدرة على إدراك دلالة مفردات الرشوة في نص الوضعية المقترحة.

كان شهر يونيو، بالنسبة لأسرة السيد "نزيه"، كغيرها من الأسر المغربية، شهر اجتياز الامتحانات. فـــ"عادل" الإبن سيجتاز الامتحان الموحد للسنة الثالثة ثانوي إعادي، أما الآنسة "نجيبة" فستجتاز امتحانات الدورة الثانية من السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية. كان المسار الدراسي لكل منهما مسارا موفقا، فـــ"عادل" حصل دائما على نتائج متميزة ، ويعد من التلاميذ الأوائل في مؤسسته، و"نجيبة" طالبة مواظبة وذكية تنجز أعمالها بدقة وإبداع. لذلك، لم يلجأ "عادل" لـــ"الساعات الإضافية" في المواد العلمية وفي اللغة الفرنسية، فهو لم يكن محتاجا لمثل هذا "الدعم" الذي يقترحه بعض الأساتذة على تلامذتهم بدعوى دعم وتقوية قدراتهم في مادة من المواد المقررة. كان السيد "نزيه" يكرر بأن "الساعات الإضافية" خارج المؤسسات التعليمية، ممارسة تجارية خلقت لابتزاز التلاميذ وآبائهم. إنها نقطة سوداء في نظام التربية والتكوين ببلادنا.

كانت "نجيبة"تحضر دروسها انطلاقا من تنويع قراءاتها ومراجعها، فهي تبحث عن المراجع في أصولها، تلج عالم الأنترنيت لإغناء بحوثها.

اجتاز كل من "عادل" و"نجيبة" امتحانات آخر السنة بنجاح كما كان منتظرا منهما. اجتمع أفراد الأسرة مساء ذاك اليوم لتقييم حصيلة السنة الدراسية.

تدخل "عادل" في البداية قائلا:

«تفاجأت عندما علمت أن نقطة المراقبة المستمرة، ونقط امتحانات الدورة الأولى لم تكن بالنسبة للعديد من زملائي في القسم نقطا عادلة، إن التلاميذ الذين لم ينخرطوا في إنجاز "الساعات الإضافية"، حصلوا على نقط إما متوسطة أو ضعيفة، بينما أولائك الذين أنجزوا تلك الساعات، حصلوا على معدلات تفوق أو تعادل النقط التي حصلت عليها أنا بمجهودي الشخصي».

تدخلت أخته "نجيبة" معمقة حيرته:

«كيف يمكن التعامل مع السلوكات المنحرفة لبعض الأساتذة في الجامعة؟ فعند اجتيازي للاختبارات الشفوية لاحظت أن بعض الطلبة الذين لم يشتروا "كتاب الأستاذ"، كانت الأسئلة الموجهة إليهم تعجيزية. بينما الطلبة الذين قدموا وصلا كدليل على شرائهم للكتاب، فكان اللقاء بهم يمر في هدوء وفي مدة زمنية قصيرة...» صاح "عادل" متذمرا: «إنه فعلا ظلم يرتكب في حق كل من يكد ويجتهد، لماذا يحصل البعض على نتائج جيدة يحقق من خلالها نجاحا وهميا، بينما يتم إخضاع الآخرين للابتزاز والمساومة؟ إن بعض الأساتذة يمنحون للتلاميذ والطلبة نقطا

لا يستحقونها مقابل خدمة مشبوهة، ألا يمكن اعتبار هؤلاء الأساتذة موظفون مرتشون؟»

نظر السيد "نزيه" إلى ابنته بافتخار، وقال له بهدوء:

«إن أطر التعليم الإدارية والتربوية ليست أقل ارتشاء من المرتشين الآخرين الذين شلوا الإدارة المغربية منذ مدة، غير أن الرشوة التي تمارس بالتعليم تتخذ أشكالا وأنواعا، والحالات التي استمعنا إليها هي نماذج منها...».

أرادت السيدة "نبيلة" أن تساهم في هذا النقاش العائلي، فتألمت كامرأة تعليم تعيش عن قرب أوضاعا دالة على ممارسات مناقضة لقيم التربية. قالت: «في المؤسسة الابتدائية التي أشتغل فيها، تبدأ الرشوة بشكل مبكر، خصوصا وأن المنطقة التي توجد بها المدرسة هي منطقة شبه حضرية آهلة بالسكان أغلبهم يقطنون أحياء فقيرة وهامشية. وكلنا نعرف، أنه لتسجيل الطفل الصغير، يتعرض الأب أو الأم لعراقيل وإكراهات إدارية (التبرير بالإكتظاظ مثلا) تجعله يخضع للمساومة والابتزاز من طرف الإدارة. إن ورقة نقدية من فئة 200 درهم تحل مشكلة الانتظار وسير وآجي...»، ثم أضافت: «ثم هناك تواطؤات مكشوفة تتم بين الأستاذ والإبن والأب، فالأول يطلب من أب التلميذ دفع 300 درهم للاهتمام بابنه في القسم لكي ينجح وينتقل إلى القسم الموالي، أما إذا رفض دفع هذا المبلغ، فسيكون مصير ابنه اللامبالاة داخل الفصل ومن ثمة الفشل الدراسي؟ »

حاول "نزيه" إعادة بسمة الأمل إلى وجوه أفراد أسرته فقال: «لا يعتبر موظفو قطاع التعليم ملائكة، إنهم بشر يخطؤون كذلك، غير أن خطورة مشكلة الرشوة في هذا القطاع الحيوي، تمس رهاننا على هذا القطاع الاستراتيجي. إنه قطاع يبني إنسان المستقبل، ويثبت فيه القيم الإيجابية لمجهودات التنمية في بلدنا... إن التعليم مصاب بدوره بداء الرشوة، ومع ذلك لا بد من محاربتها، لأن ذلك واجب علينا من أجل ضمان مستقبل سليم لأبنائنا.»

سكت الجميع فجأة، فحدقت نجيبة في أمها وقالت لها مبتسمة: «أجيبيني أيتها المدرسة، ما سبب لجوء بعض زملائك للرشوة المقنعة؟ وكيف يمكن الكشف عنها وفضحها ومحاربتها ما دامت الغالبية الساحقة من المدرسين يعانون منها هم أيضا ويستنكرونها؟»

بعد قراءة نص الوضعية، المطلوب:

أولا:

- ماهي أنواع الرشوة التي تقدمها الوضعية؟ استخرج كل نموذج منها وبين آليات عمله.
- ماهي الآثار التي تتركها الرشوة في قطاع التعليم على مواقف أفراد الأسرة؟
- أي معنى يمكن تقديمه لهذا للرسم الكاريكاتوري؟

ثانيا: الاشتغال على معجم الرشوة المستعمل في هذه الوضعية:

- خدمة مشبوهة – الموظف المرتشي – شلل الإدارة المغربية – بداية الرشوة – المساومة – سير وآجي – تواطؤات مكشوفة – داء الرشوة.

ثالثا: التفكير والبحث في أساليب محاربة الرشوة في قطاع التعليم:

- كيف يمكن تعزيز المواقف الإيجابية التي اتخذها بعض أفراد أسرة السيد "نزيه" من الرشوة في التعليم؟ أذكر بعض المواقف الأخرى لضمان حماية أسرة التعليم من هذه الممارسة.
- ماهي الأساليب القانونية التي يمكن اللجوء إليها لمحاربة ظاهرة "الساعات الإضافية"، وظاهرة فرض شراء بعض الكتب على الطلبة الجامعيين؟

الوضعية المشكلة

الرشوة في الصفقات العمومية

8

القدرات المستهدفة:

- القدرة على إدراك بعض آليات ممارسة الرشوة في المؤسسات المالية العمومية.
- القدرة على فهم علاقة الرشوة باستغلال النفوذ وإساءة استعمال السلطة والابتزاز.
- القدرة على إدراك دلالة مفردات الرشوة في نص الوضعية المقترحة.

فتح نزيه باب منزله، ونادى على زوجته نبيلة:

– تعالي لأقدم لك أحد أصدقاء الطفولة العائد من مكان بعيد.

جاءت نبيلة مسرعة وابتسمت حين تعرفت على صديقهما المشترك عبد الله. رحبت به بحفاوة وقالت له:

– إني أراك متعبا وقلقا، لقد سمعنا عنك أخبارا سارة، فأنت حسب ما قيل لنا ثري كبير!

أجابها عبد الله بهدوء بعدما جلس قرب نزيه:

– إنني قلق على بلدي، وعليكم. صحيح أنني ثري، ولكن حينما تجرعت شخصيا مرارة سوء التسيير الإداري واستغلال النفوذ والابتزاز، أصبت بكآبة حادة لن ينقذني منها إلا طبيبا نفسيا.

لاحظ نزيه أن زوجته لم تفهم قصد عبد الله فقال لها:

– إن صديقنا عبد الله أصبح عضوا في "نادي ضحايا الرشوة".

أبدت نبيلة رغبة في معرفة المزيد، فاستأنف عبد الله الكلام:

– لما عدت إلى بلدي بنية الاستثمار، أسست مقاولة بعدما عانيت من صعوبات إدارية كبيرة، وأنجزت بعض المشاريع الناجحة لصالح بعض الخواص. ولما اطلعت على قانون الصفقات العمومية*، استحسنته وقررت المشاركة في المنافسة على إحدى الصفقات العمومية الهامة.

وبعد قيامي بجميع الإجراءات القانونية المطلوبة، كنت آمل الحصول، وعن استحقاق، على هذه الصفقة لأن ملفي كان جديا وجيدا.

وقبل الإعلان عن النتائج بيومين زارني أحد الأشخاص وقال لي:

– إن ملفك جيد، ولكن لن تفوز بالصفقة إلا إذا دفعت للمسؤول الكبير نسبة 5% من مبلغها الإجمالي.

– لكن ما تطلبه مخالف للقانون، إنك تطلب مني رشوة كبيرة!

– إن القانون لا قيمة له عند المسؤول الكبير، أنت لم تعد في أروبا، والصفقات تمنح لمن "ياكل ووَكّل"...

– لكنكم بهذه الطريقة ستخربون اقتصاد البلد!

– إنك لا تعرف شيئا عن اقتصاد البلد. اهتم فقط "باقتصاد جيبك". من لا يدفع لا يستفيد.

* المرسوم رقم 298482 الصادر في 30 دجنبر 1998 بتحديد شروط وأشكال إبرام الصفقات العمومية.

فكثير من المستثمرين أجبرناهم على الإغلاق والرحيل لأن "ريوسهم قاسحة بحال لحجر".

– إنني لن أسمح لك بأن تكلمني بهذه الوقاحة، وسوف أقاضيك بتهمة الارتشاء...

ضحك ذلك الشخص وقال لي متحديا:

– جرب وسترى.

فما رأيك ياسيدتي؟

قالت نبيلة: «الكل يعلم، تقريبا، أن الصفقات العمومية مجال خصب للإرتشاء، وأن مظاهر الرشوة متعددة ومتنوعة في هذا المجال، لكن ما يحيرني، هو كيف يجرؤ هؤلاء على تخريب بلدنا وتحدي قوانينه والاستخفاف بالمستثمرين والمستثمرات الوطنيين النزيهين؟ وما هي الوسائل الناجعة لوضع حد لهذا الوباء الفتاك»؟

بعد قراءة نص الوضعية، المطلوب:

- **أولا:** ماهو نوع الرشوة الذي تستنتجه من هذه الوضعية؟
- ماهي مختلف آليات ومظاهر الرشوة في هذا المجال؟
- ما هي تأثيرات الرشوة في هذا المجال على وعي المستثمر وعلى الاقتصاد الوطني؟
- بماذا يوحي لك الرسم الكاريكاتوري؟

- **ثانيا:** الاشتغال على معجم الرشوة المستعمل في نص هذه الوضعية:
- استغلال النفوذ – سوء التسيير الإداري – الابتزاز – الرشوة الكبيرة – دفع نسبة مائوية من مبلغ الصفقة – الارتشاء.

- **ثالثا:** البحث والتفكير في الوسائل الكفيلة بمحاربة الرشوة في مجال الصفقات العمومية:
- اقتراح كيفيات تدعيم الموقف الإيجابي للمستثمر من ظاهرة الرشوة.
- كيف يمكن تفعيل قانون الصفقات العمومية ليصبح رادعا للراشين والمرتشين؟
- كيف يمكن تحسيس المواطنين بخطورة هذا الوباء الفتاك؟

«عندما كنت أشتغل في (...) كانت تروج في بعض الإدارات (التكوين المهني، الجماعات المحلية وغيرها) نسب مئوية. بل كان هنالك شخص يطلق عليه اسم "صاحب 5%"، وعلى كل حال فبالنسبة للصفقات التي شاركنا في مناقصتها كان نفس السيناريو يتكرر في كل مرة بالنسبة للجوانب المنهجية للعرض. كنا على العموم نصنف في الدرجة الأولى أو الثانية. لكن بين الإجرائين كانت تدفع "الأموال" أو على الأقل كانت تروج شائعات حول وجود الرشوة. لكنني أظل متأكدة من بعض الصفقات التي كانت تصاحبها تلميحات واضحة إلى الرشوة» (مستشارة)

(المرجع: التكوين في ميدان محاربة الرشوة،
تراسبارانسي المغرب، 2001، ص 25)

الوضعية المشكلة

"نجيبة" وسؤال الإعلام الجهوي

9

القدرات المستهدفة:

- القـــدرة علـــى إدراك بعـــض آليات ممارســـة الرشـــوة في مجـــال الإعلام.
- القدرة على فهم علاقة الرشـــوة بفعل الابتزاز والشـــطط في اســـتعمال السلطة.
- القـــدرة علـــى إدراك دلالة مفردات الرشـــوة في نـــص الوضعيـــة المقترحة.

باعتبارها فاعلة جمعوية، تهتم بقضايا الشأن العام، تتابع "نجيبة" كل ما يهم المواطنين على المستوى المحلي والجهوي، وبحكم احتكاكها المباشر بقضايا الشباب والمدينة، لم تكن ترتاح بالمطلق لما تكتبه صحيفة أسبوعية جهوية تصدر محليا، فعلى العكس مما هو موجود، كانت مقالات تلك الصحيفة تقلب الحقائق وتزيف الواقع، وتلمع شخصيات عمومية لا تستحق ذلك، وتدافع عن خدمات اجتماعية وهمية لمؤسسات اقتصادية... أصبحت مهنة المتاعب، في رأيها، موضوعا لبعض الممارسات الفاسدة، والتي غالبا ما تكون عينة من الصحفيين ضعاف النفوس هدفا لها.

كانت تقرأ تقريرا صحفيا عن منجزات المجلس البلدي للمدينة، نشرته صحيفة أخبار الجهة، يقول التقرير:

«استطاع المجلس البلدي في هذه الولاية أن يحقق لسكان المدينة ما لم يحقق منذ الاستقلال، كل الأحياء تتوفر اليوم على جودة الخدمات بفضل التجهيزات الراقية، كما توسعت المناطق الخضراء، واستفاد المواطن من المرافق الاجتماعية والثقافية... بفضل تجربة السيد الرئيس، والذي صرف أكثر من 60% من ميزانيات المجلس السنوية. تحولت مدينتنا إلى نموذج للمدن النظيفة والمتقدمة رغم مواردها المالية المحدودة...».

تساءلت "نجيبة"، ما الذي يدفع هؤلاء الصحفيين للكذب؟ أليس من مهام الصحفي الحقيقي تنوير الرأي العام بما يحدث فعلا في المدينة؟

كان الأب "نزيه" يعرف جيدا مسار ذلك الصحفي مدير أخبار الجهة، شخص ماكر، لا يحترم أخلاقيات المهنة، لقد أصبح العمل الصحفي بالنسبة له موردا ماليا للاغتناء غير المشروع. توجه الأب إلى ابنته قائلا:

«إن الخاص والعام على علم بما تكتبه هذه الصحيفة، ومديرها يتلقى أظرفة مالية، أو لنقل بتعبير أدق يطالب بها مقابل القيام بتغطية صحفية كاذبة ولكن مؤدى عنها مسبقا.»

تدخلت السيدة نبيلة لتطرح مشكلة ارتشاء الصحافة في سياقها الموضوعي قائلة:«نحن نعلم أن ظروف اشتغال الصحافة صعبة جدا ، كما أن الموارد المالية و الأجور جد هزيلة في هذا المجال. وأنا أفهم لماذا يلتجئ بعض الصحافيين إلى قبض الرشاوي، إن حياتهم اليومية ليست مريحة».

عاد الأب لتوضيح موقفه مقدما المعطيات التالية:

«أتعلمين أن رئيس المجلس البلدي الحالي، يهيء نفسه من الآن للترشح في الانتخابات

الجماعية المقبلة؟ فشيء طبيعي أن يلمع صورته أمام الرأي العام المحلي. لا بد إذن من تسخير أقلام تدافع عن منجزاته الوهمية، ليس هذا فقط، إنه يملك شركات ومؤسسات تجارية في القطاع الخاص، ويضع لها ميزانية مهمة للتغطية الصحفية لكي يتحدث الصحفيون عن منجزاته على المستوى الخيري والاجتماعي... وبلغني أن أقل ما يدفع لهذا الصحفي لتغطية أعمال الرئيس هو مبلغ 5000 درهما للمقال الواحد. وكل مقال أعتبره شخصيا بمثابة شهادة زور.»

صمتت "نجيبة" برهة، نظرت إلى أبيها وهي تحول غضبها إلى ابتسامة هادئة ثم قالت:

«إن هذا النوع من الصحافة يضرب حق المتلقي في الإخبار بكل موضوعية وتجرد، إنه تحول خطير أصبح يسم الممارسة الصحفية ببلادنا، يستدعي الأمر، في رأيي، وبكيفية استعجالية تدخل القضاء والنقابات الصحفية، بشكل قانوني، ومعاقبة هاته النفوس الضعيفة، والتي تشوه سمعة هذه المهنة النبيلة.»

«أتفق معك تماما، ولكن المشكلة هي كيف يمكن ضبط الصحفي المرتشي متلبسا، إن الأظرفة لا تقدم بشكل علني، إنها تمر من تحت المكاتب الفاخرة... » قال الأب.

تدخلت نبيلة وهي تتساءل عن مآل الصحافة النبيلة : «إن الصحفي بالنسبة لي هو حارس الضمير الأخلاقي والباحث عن الحقيقية الذي لا يتعب مهما كلفه ذلك من ثمن. فكيف يتجرأ بعض الصحفيين على الرخلال بواجبهم والتعاطي للرشوة؟ وما هي مختلف مظاهر الإرتشاء في مجال الكلمة الحرة؟ وهل سينجح الصحفيون النظيفون في محاربتهم لهذا الانحراف؟».

بعد قراءة نص الوضعية، المطلوب:

أولا:

- استخرج مكونات فعل الرشوة وآليات عملها في هذه الوضعية.
- ما التعريف الذي يمكن اقتراحه للرشوة؟
- كيف تعاملت "نجيبة" مع سؤال الرشوة في الإعلام الجهوي؟
- بماذا يوحي لك الرسم الكاريكاتوري؟

●● **ثانيا:** الاشتغال على معجم الرشوة المستعمل في الوضعية-المشكلة:

- ممارسة فاسدة – تنوير الرأي العام – أخلاقيات المهنة – الاغتناء غير المشروع – المطالبة بأظرفة مالية – شهادة الزور – التدخل بشكل قانوني – الرشوة التلبسية.

●● **ثالثا:** التفكير والبحث في أساليب محاربة الرشوة والوقاية منها في مجال الصحافة:

- على المستوى الأخلاقي (أخلاقيات مهنة الصحافة):

– ما الذي تعرفه عن ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة؟

– ما هي القيم التي يجب أن يدافع عنها الصحفي النزيه؟

- على المستوى القانوني:

– ماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه القضاء لمعاقبة الصحفي المرتشي؟

دعامة

الصحافة والرشوة

« علاقة الصحافة بالرشوة علاقة ملتبسة، فمن جهة تقف الصحافة في صدارة الآليات التي يعود لها الفضل في التحسيس بمخاطر انتشار هذه الآفة الأخطبوطية التي أصبحت تخترق جميع مظاهر الحياة بالبلاد، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، ولنا في ما يرتبط بالصفقات العمومية، وما تعرفه بعض المصالح المرتبطة مباشرة بالمواطن وما تستهدفه مختلف التجارب الانتخابية بالبلاد من تزوير لإرادة المواطنين عن طريق ما أصبح يسمى بالمال الحرام خير دليل على المستوى الذي آل إليه تفشي هذه الآفة.

ومن جهة ثانية أصبحت مهنة المتاعب هي بدورها موضوعا لممارسة الارتشاء، والتي غالبا ما تكون عينة من الصحافيين هدفا لها...»

حسن نذير

الجزء الثالث

معجم الرشوة

ليســـت اللغة مجرد كلمات مرتبة ذات قيمة ثابتة، بل هي كيان يتمطط، ومعرض لتغيرات عميقة، وقابل لتنويعات لا نهائية. إن للكلمات تاريخ يكيف دلالاتها ويغير مجراها عبـــر الزمن. لذلك تتمتع الكلمات بتنوع دلالي، حيث نفس الدال له أكثر من مدلول.

ترتبط الرشوة، في الثقافة المغربية بمعجم لغوي غني يكشف إلى أي حد يمكن للغة أن تخلق دلالات جديدة وأحيانا متناقضة لنفس الدال.

وكلمة "الرشـــوة" ذاتهـــا تحمل أكثر من معنى، لها أوصـــاف كثيرة، غالبا ما تتحدى الحس الســـليم. لكن وضعها على محك التربية على الشفافية يعطيها دلالة أخرى؛ إذ بإمكان هذا المحك أن يخلصنا من الألفاظ الزائفة والمعاني غير المفكر فيها بصدد الرشـــوة ؛ والتي تتسرب إلى اســـتعمالنا اليومي، فتحدث الاضطراب والفوضى في الخطاب.

يســـتدعي محك التربية على الشفافية، مبادئ فكرية وأخلاقية أساسية، هي قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة وحقوق الإنســـان بوجه خاص، والتي توجه الخطاب التربوي وتسنده.

لذلك يريد هذا المعجم تحقيق هدفين:

1 – توفير أداة لضبط مفهوم الرشوة، من خلال تدقيق المصطلحات التقنية ذات الصلة بممارسة الرشوة؛

2 – إغناء الرصيد الفكري والثقافي للفاعل التربوي، يمكنه من الاشتغال الميسر على الوضعيات المشكلة.

- **الرشوة:** جريمة أو آفة وفساد. وهي ممارسة غير مقبولة ناتجة عن شطط في استعمال سلطة سياسية، قضائية، إدارية أو اقتصادية وتحويلها لفائدة خدمة مصالح خاصة. وبتعبير آخر فهي استغلال نفوذ اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو إداري لقضاء مصلحة خاصة. أو تحريف سلطة ما لفائدة خدمة مصالح خاصة.
- **الإرشاء:** الفعل الذي يقدم عليه الراشي لإغراء الموظف العمومي للحصول على مزية معينة.
- **الإرتشاء:** هو طلب المرتشي هدية أو مبلغا ماديا أو منفعة، أو قبوله وعدا أو طلبا أو عرضا مقابل أداء عمل من أعمال تفرضها وظيفته.
- **الراشي:** الشخص الذي يقوم بفعل الإرشاء. وفي المجال الإقتصادي هو الذي يمارس الخداع تجاه منافسيه للاستفادة غير المشروعة من الريع.
- **المرتشي:** هو الشخص الذي يمارس الإرتشاء. وفي المجال الاقتصادي هو الوكيل أو الوسيط المنتدب الذي يضمن الوصول للريع مستغلا وظيفته لتحقيق فائدة غير مشروعة لصالحه أو لصالح طرف ثالث.
- **الرشوة الكبرى:** أو الرشوة الكبيرة وهي الاستفادة غير المشروعة من الارتباط بمدار من مدارات اتخاذ القرار مثل الاستفادة غير المشروعة من التمويلات الدولية ومراقبتها. أي هي التي تمارس على صعيد مراكز اتخاذ القرار المتحكمة في مصادر التمويل الكبرى نسبيا مثل المساعدات الدولية والصفقات العمومية.
- **الرشوة الصغرى:** أو الرشوة الصغيرة وهي الاستفادة غير المشروعة من استغلال مجالات معينة مثل تسليم الرخص، الترخيصات، الإشهادات المختلفة، التملص الضريبي، شراء الأصوات في الانتخابات، إلغاد الغرامات. أي هي الرشوة التي تتسلط على الأشخاص العاديين.
- **الإرشاء المطاوع:** هو تلقي المرتشي هبات وهدايا وفوائد وأموال بصفة عامة مقابل القيام بوظائفه أو الامتناع عن القيام بأي عمل يدخل ضمن اختصاصاته ووظائفه (مثل رشوة الموظفين وما شابههم، ورشوة مستخدمي المقاولات الخاصة)، أي قيام شخص بطلب أو قبول هدية من أجل القيام بعمل من أعمال وظيفته أو أي عمل آخر حتى وإن كان خارج اختصاصاته إلا أن وظيفته سهلت القيام به.

- **الرشوة النشيطة:** تخص الشخص الذي يقدم هدايا أو فوائد من أجل إرشاء موظف أو طلب استغلال النفوذ أو إرشاء مستخدم في مقاولة خاصة. أي هي استعمال عنف أو تهديد أو تقديم وعد أو عرض أو هبة أو هدية أو أية فائدة أخرى للحصول على سلوك مرغوب فيه. وهي أيضا الامتناع عن القيام بالواجب.
- **الرشوة السلبية:** تخص طلب أو قبول الموظف هدية من أجل الامتناع عن أي عمل يدخل في اختصاصات وظائفه.
- **النزعة الإرتشائية:** هي المبالغة في تفسير جميع الاختلالات المرتبطة بإبرام الصفقات العمومية أو بأية عملية اقتصادية بالرشوة.
- **عقد الرشوة:** مجمل القواعد والآليات التي تتحكم في اشتغال الرشوة بين فاعليْن أو أكثر بما في ذلك القدرة التفاوضية والمناورة والتفاهم.
- **منافسة الرشوة:** هي المنافسة الفاسدة التي تقوم على الرشوة عوض المنافسة الشريفة المبنية على الكلفة والجودة والابداع.
- **الرشوة في إبرام الصفقات العمومية:** هي جميع التقنيات المستعملة من أجل فوز شخص ما بصفقة ما بطريقة غير مشروعة. (مثل إعداد جدول تنقيط لصالح المرشح المراد تفضيله، إخبار المرشح المراد تفضيله بالمعلومات السرية، تأجيل تسليم ملف طلب العروض للمرشحين المراد إقصاؤهم، تأجيل طلب العروض بعد إيداع الأظرفة بسبب "عيب شكلي" كتبليغ معلومات تقنية ومالية عن المتنافسين للمرشح المراد تفضيله...). أما المستفيدون منها فهم الآمرون بالصرف والمحاسبون في وزارة الاقتصاد والمالية والقابضون.
- **ميكانيزمات الرشوة:** هي مختلف العناصر المنتمية لعدة مجالات والمتداخلة فيما بينها والتي تسمح بتنفيذ فعل الرشوة بحيث تجعل هذا الفعل وليد شبكة من العوامل وليس مجرد سلوك منعزل. وهي آليات تشتغل في الظل، والغموض ولا تتضح إلا في المظاهر الناتجة عنها (مثل الإثراء والامتلاك غير المتكافئ مع الدخل...).
- **الاختلاسات:** الاختلاس هو قيام قاض أو موظف عمومي بتبديد أو اختلاس أو احتجاز بدون حق أو إخفاء أموال عامة أو خاصة أو سندات تقوم مقامها أو حججا أو عقودا أو منقولات تحت يده بمقتضى وظيفته أو بسببها.

- **استغلال النفوذ:** هو تسلم شخص ما أجرا أوفائدة من أجل تمكين شخص من مزية مستغلا بذلك نفوذه الحقيقي أو المفترض.
- **الغـــدر:** يرتكب الغدر بطلب أو بتلقي أو فرض قـــاض أو موظف عمومي لأوامر بتحصيل ما يعلم أنه غير مســـتحق أو أنه يتجاوز المستحق ســـواء للإدارة العامة أو للأطراف التي يحصل لحسابها أو لنفسه.
- **الأخذ اللامشـــروع للفوائد:** اســـتحواذ موظف على منافع أنشـــطة يسهر على إدارتها أو الإشراف عليها.
- **الزبونية:** تفضيل التعامل مع طائفة معينة من الناس، أي تمكين شـــخص أو عدة أشـــخاص من امتيازات بشكل لامشـــروع حتى ولو تم ذلك بدون مقابل. وبصفة عامة هي نظام العلاقات والولاءات الذي تنتج عنه فوائد لا مشروعة.
- **خيانة الأمانة:** يعد خائنا للأمانة كل من اختلس أو بدد بسوء نية أو بقصد الإضرار أمتعة أو نقودا أو بضائع أو ســـندات أو وصولات أو أوراقا من أي نوع تتضمن أو تنشـــىء التزاما أو إبراء كانت سلمت إليه لاستعمالها أو استخدامها لغرض معين على أن يردها.
- **الشطط في استعمال السلطة:** يعتبر شططا في استعمال السلطة الفعل الإجرامي الذي يقوم به كل قاض أو موظف عندما يكلف أو يأمر غيره باســـتعمال القوة العمومية ضد تنفيذ قانون أو تحصيل جباية مقررة بوجه قانوني أو ضد تنفيذ أوامر أو قرارات قضائية.
- **النصب:** يعد مرتكبا لجريمة النصب كل من اســـتعمل الاحتيال ليوقع شـــخصا في الغلط بتأكيدات خادعة أو إخفاء وقائع صحيحة أو اســـتغلال ماكر لخطأ وقع فيه غيره، ويدفعه بذلك إلى أعمال تمس مصالحه أو مصالح الغير قصد الحصول على منفعة مالية أو لشخص آخر.
- **التزوير:** يتجلى التزوير في تزييف النقود والأوراق النقدية المتداولة والأوراق المالية والأذونات والسندات التي تصدرها الخزينة العامة وكذا أختام الدولة والدمغات والطوابع والعلامات وتزوير الأوراق الرسمية أو العمومية والوثائق الإدارية والشهادات.
- **شـــهادة الزور:** تعني تغيير الحقيقة عمدا من أجل تضليـــل العدالة لصالح أحد الخصوم أو ضده، إذا أدلى بها شـــاهد، بعد حلف اليمين، في قضية جنائية أو مدنية أو إدارية، متى أصبحت أقواله نهائية.

- **تبييض الأموال:** يكمن تبييض الأموال في شتى التسهيلات المقدمة بمختلف الوسائل الممكنة قصد تبرير كاذب لأصول ممتلكات ومداخيل ناجمة عن جني ربح مالي ضخم من خلال ارتكاب جنح وجنايات. ويتجلى هذا التبييض في شراء عقارات ضخمة وفتح وكالات خدماتية أو الاستثمار في أنشطة اقتصادية مادية.
- **الابتزاز:** استعمال نفوذ معين من أجل الضغط على شخص ما للحصول منه على فائدة غير مشروعة سواء كان هذا الشخص في وضعية قانونية أو غير قانونية.
- **الفساد:** يشمل جميع السلوكات غير النزيهة والمضرة في جميع المجالات الإدارية والمالية والاجتماعية والسياسية، والتي تنتج عنها استفادة غير مشروعة. وهو بصفة عامة سوء استعمال السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منافع شخصية.
- **محاربة الرشوة:** جميع العمليات الوقائية والزجرية التي يتم إنجازها بهدف وضع حد للرشوة في كل مظاهرها، وهي عملية تهم الدولة والمؤسسات التمثيلية والنظام السياسي وعالم الأعمال والمقاولات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والنسيج الجمعوي. (تطبيق القانون، تجذير حقوق المواطنة، التصدي لكافة أشكال التدليس والغش، إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، تعبئة كل الأدوات المؤسساتية والقانونية والتربوية والتواصلية، حماية ضحايا الرشوة، رصد تجليات الظاهرة ودراسة أسبابها وتتبع تطورها، التصريح بالممتلكات)
- **الوقاية من الرشوة:** الهدف الذي تحققه المقتضيات القانونية المنظمة لتسيير المؤسسات العمومية أو الخاصة مثل: القواعد التي تنظم تسيير الإدارة، وسير الانتخابات، ومالية الدولة وتدبير الشركات التجارية...
- **قانون محاربة الرشوة:** هو الترسانة القانونية التي يجب أن تكون واضحة ورادعة وإجرائية في مجال محاربة الرشوة والوقاية منها.
- **المحاسبة:** عملية ضرورية لأي نظام حكم عصري لكي يشتغل بطريقة تخدم الصالح العام بدل المصالح الشخصية للمسؤولين في أي مجال من المجالات، وتقتضي اتخاذ الاجراءات العقابية والزجرية تجاه المسؤولين المفسدين والفاسدين بعد ثبوت جرائمهم.
- **المحاسبة الأفقية:** هي المحاسبة التي لا تستثني أحدا انطلاقا من أسفل المجتمع، وذلك لتجنب جميع أشكال الاحتكار في المسؤوليات والسلطة، وهو ما يقود إلى إنجاز إصلاحات من قاعدة أي مستوى اجتماعي.

- **الشـــفافية:** هدف يتحقق عبر تخليق الحياة العامة وبقيام وسائل الإعلام بدورها كما ينبغي عبر الحماية القانونية لاســـتقلالها وبســـن قانون لأخلاقيات المهنة وبفتح ملفات الإدارة وتغيير التصرفات بشأن حجز المعلومات وتسريبها.
- **عقود النزاهة:** التزام يقتضي الكشـــف عن الراشـــين والمرتشين واســـتبعادهم، إضافة إلى التصدي للفرص التي تتيح ممارسة الرشوة قصد القضاء عليها.
- **واحات الشـــفافية:** تحالفات تتم بين كافة الفاعلين في نفس القطاع أو على مستوى نفس الصفقة لمحاربة الرشوة.
- **تخليـــق تدبير الصفقات العمومية:** هو العمل من أجل ســـيادة تطبيـــق القوانين المنظمة للصفقات العمومية والقيم الأخلاقية النزيهة التي ترتكز على المنافســـة الشريفة والمصلحة العامة ومحاربة ونبذ الفساد.
- **النظام الوطني للنزاهة:** نســـق أو مجموعة منســـقة على المســـتوى الوطني تشمل جميع الفاعلين في محاربة الرشـــوة. (الجهاز التنفيذي، المقاولة والوسط الاقتصادي، وسائل الاعلام، المجتمع المدني، القضاء، البرلمان)
- **تربية المواطنين:** توعيتهم بخطورة آفة الرشـــوة من الناحية الأخلاقية والقانونية والاقتصادية وتحسيسهم بدورهم في محاربتها عبر تسليحهم بجميع المعلومات القانونية والثقافية التي تفعِّل دورهم.
- **دولة القانون:** الدولة التـــي يصبح فيها القانون هو الحكم الوحيد بين المواطنين في جميع المجالات، وهذا الأمر له علاقة وثيقة بفصل السلطات والمواطنة، أي بالديمقراطية.
- **ثقافـــة النزاهة:** مختلف الأعمال الإبداعية التي تســـاهم في محاربة الرشـــوة وتدعم قيم الشفافية.
- **قانـــون أخلاقيات المهنة:** مدونة أخلاقية تخص مهنـــة من المهن، بحيث يتم مراقبة مدى احترامها واتخاذ إجراءات زجرية في حق المخالفين لها من طرف المنتمين لنفس المهنة.
- **الوعي بالمواطنة:** الوعي القائم على قاعدتي الحق والواجب والذي ينتج عن التربية العائلية السليمة والتربية المدنية المنسجمة مع دولة الحق والدور الفاعل لوسائل الاعلام.
- **الفن من أجل الشـــفافية:** تســـخير أعمال فنية إبداعية لقضية محاربة الرشـــوة وتدعيم قيم الشفاية بهدف خلق ثقافة النزاهة. ويبرز الفن من أجل الشفافية فعالية الفن في التحسيس بمشاكل المجتمع وإثارة الإنتباه لخطورة ظاهرة الرشوة وضرورة محاربتها.

ملحقات

بيان الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة – ترانسبرانسي المغرب
15 إجراءا لمحاربة ظاهرة الرشوة

السياق العام

لقد برهنت تحقيقات النزاهة التي أجرتها جمعية ترانسبرانسي المغرب مؤخرا ، وكذا مختلف القضايا التي تناولتها الصحافة الوطنية ، أن الرشوة بالمغرب تطال كل القطاعات ؛ فقد غدت ظاهرة معممة تؤثر سلبا وبشكل خطير على مختلف دواليب وأجهزة الدولة والاقتصاد والمجتمع . وهكذا فإن مقاومة هذا المد غدا لازما وضرورة بالنظر لعواقبه وانعكاساته الخطيرة على تنمية البلاد .

ولقد غدت خطورة هذه الظاهرة معترفا بها من قبل كافة قطاعات المجتمع بما فيها السلطات العمومية ، لكن هذا الاعتراف لم يعرف طريقه بعد إلى الترجمة على شكل مخطط عمل ملموس قادر على التصدي لجسامة هذه الظاهرة .

إن مختلف مشاريع محاربة الرشوة تصطدم بالباب المسدود عند مرحلة التطبيق العملي ؛ فالانتقال إلى الفعل يتطلب إرادة سياسية قوية والتزاما صارما من أجل وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب وتحييد التدخلات السياسية في شؤون وقضايا الرشوة .

أكيد أن تشريعاتنا تتطلب الإصلاحات والدعم ، لكن خطوات تقدم ذات دلالة هي ممكنة ببساطة عن طريق تطبيق وإعمال كل النصوص المتوفرة حاليا (إخبار ـــ مراقبة ـــ افتحاص ـــ عقوبات جنائية ... الخ) ، ومع ذلك فإن عملا مقنعا وفي مستوى الكوارث التي تتسبب فيها الرشوة في مجتمعنا يظل عملا معاقا بفعل تدخل عاملين اثنين : الأول تتجلى سمته في غياب استراتيجية للوقوف في وجه هذا الورم الخبيث . ويتعلق الثاني بغياب شراكات فعلية (في ما بين السلطات العمومية والفاعلين الخواص والمجتمع المدني) تتحدد أهدافها في محاربة الرشوة والإعلاء من شأن الشفافية والأخلاق وتحديث الإدارة ووضعها في خدمة المواطنين .

في هذه المعركة التي تتمثل رهاناتها في المصالح الأساسية والجوهرية للبلاد والمواطنين ، تعتبر تعبئة كل الوسائل والأدوات المؤسساتية والقانونية والتربوية والتواصلية مسألة لا بد منها ،

ويجب أن يترجم التزام الحكومة والمجتمع بمحاربة الرشوة عن طريق إجراءات ملموسة مخصصة للتشييد التدريجي لنظام وطني للنزاهة.

يجب أن تكون السياسة الكلية والمتماسكة التي يتوجب السير على منوالها في إطار هذا المنظور عمومية بشكل يستحث المواطنين على الانخراط فيها والالتزام اتجاهها .

والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة (ترانسبرانسي المغرب) واقتناعا منها بهذا الرهان تضع تحت أعين السلطات العمومية والرأي العام وكذا المواطنين بيانا يضم سلسلة من الإجراءات من شأن إعمالها الوقوف في وجه هذا المد وتحاشي آثاره المخربة .

ويتعلق الأمر عمليا بتنفيذ 15 إجراءا تهم ثلاثة محاور أساسية : الإصلاحات المؤسساتية والقانونية ـــ الوصول إلى المعلومة والشفافية في تدبير الشأن العام ـــ وأخيرا التربية والتحسيس.

I الإصلاحات على الصعيد المؤسساتي والقانوني :

إن محاربة الرشوة تتم عبر تبني إصلاحات ذات طبيعة بنيوية في مختلف المجالات والميادين، وفي هذا الاتجاه نرى أنه من المستعجل :

1ـ إصلاح العدالة وضمان استقلاليتها عن باقي السلطات ؛ وهذا يتطلب في المقام الأول إلغاء محكمة العدل الخاصة(1) . كما أن إخضاع ملفات الرشوة للمساطر العادية هو مستوى مجابهة أشكال النفوذ الإدارية أو السياسية في هذا المجال .

2ـ إن إعداد " قانون لمحاربة الرشوة " باستشارة وتشاور مع المنظمات غير الحكومية والمختصين المعنيين كفيل بسد الفراغات القانونية الحالية ، ويجب أن يتسم هذا القانون بالقدرة على :

- النص على الحماية الأمثل لضحايا الرشوة (إعفاء الرشوة المنفعلة Passive من العقاب في حال التعاون مع العدالة) ؛

(1) لقد تم فعلا إلغاء محكمة العدل الخاصة مما يعد من مطالب الجمعية

- إلزام النيابة العامة بتحريك المعلومات القضائية والمتابعات المتعلقة بالرشوة أو الاختلاس التي تصل إلى علمها ، وبخاصة من خلال تصريحات عمومية على أعمدة الصحافة .

3 – إصلاح وتفعيل إجراءات القانون المتعلق بالتصريح بالممتلكات وبخاصة من خلال توسيع تطبيقه ليطال موظفي الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وكل الأشخاص الممارسين لمهمة عمومية أو مسؤولية إدارية ، ويجب أن يشمل ذلك الزوجات والأبناء . كما أن تطبيق هذا القانون يستلزم أن يتم إبان التوظيف وعند الشروع في ممارسة الوظائف / أو المهام . ويجب أن يكون هذا التصريح عموميا بالنسبة للمكلفين بمهمة عمومية .

ومن جهة أخرى فإنه يجب أن تكون فعلية التصريح مضمونة من قبل مؤسسة مختصة في مجال متابعة ومراقبة التصريحات المتعلقة بالممتلكات.

4 – خلق وكالة لمحاربة الرشوة متمتعة بالاستقلال اللازم والضروري تكون مهمتها هي :

- رصد تجليات الظاهرة ودراسة أسبابها وتتبع تطوراتها .
- اقتراح الحلول الملائمة وتتبع تنفيذها وكذا مداها وتأثيرها .
- تتبع واستغلال المعطيات المتعلقة بالتصريحات المتعلقة بالممتلكات .

II الوصول إلى المعلومة والشفافية في تدبير المصالح العمومية :

إن أحد العوائق الكبرى التي تعوق محاربة الرشوة يتمثل في عدم احترام الإدارات العمومية للحق في الإعلام. ويمكن الارتقاء بالشفافية في تدبير المصالح العمومية بطريقة ملموسة عن طريق الأخذ بثقافة التواصل في الإدارة وتبني الإجراءات التالية :

5ـ تبني قانون يقر الحق في الإعلام وشروط الوصول إلى المعلومة ، وينتظر من هذا القانون إنعاش مناخ الشفافية في العلاقات في ما بين الإدارة والمواطنين ، كما ينتظر منه أيضا أن يجعل من إصدار نشرة سنوية بالتقارير المالية من قبل الهيئات العمومية والهيئات التي تتلقى دعما ماليا من الدولة مسألة إجبارية (الأحزاب السياسية ــ الصحف والجمعيات المدعمة ماليا من الدولة ــ النقابات .... الخ) .

6 – تشجيع الحكومة الإلكترونية ؛ ويتعلق الأمر هنا ، وبالارتكاز على تكنولوجيات الاتصال أن يتم الوضع رهن إشارة المواطنين لكل المعلومات والمعطيات المتعلقة بالإجراءات الإدارية والشكايات والأسواق العمومية وطريقة اشتغال المصالح ، وبشكل عام كل الوثائق التي من شأنها تقوية المساواة في الحظوظ والمعاملة والارتقاء بالشفافية في النشاط الإداري ، وتصور الدليل المسطري الخاص بالتدبير العمومي وتوفيره عبر شبكة الانترنيت هو أداة كفيلة بضمان المزيد من الشفافية والوضوح .

7 – وضع مخطط عمل في كل مصلحة وهيئة عمومية يستهدف تقييم النتائج وإخبار المواطنين ، كما يقدم للرأي العام كشفا بنتائج التحقيقات والافتحاصات والمتابعات .

8 – توفير الوسائل الضرورية وعلى مقربة من المواطنين للإجابة على أسئلتهم المتعلقة بالإجراءات والمساطر الإدارية وللإنصات لشكاياتهم وتسجيلها (رقم تليفوني أخضر ــ مجيب شفوي ــ موقع إلكتروني ...) . توفير بنيات لامركزية ، وذلك بشكل مؤسسي ، لميكانيزمات فعالة للإنصات ولمعالجة تظلمات المواطنين المتعلقة سواء بتحسين الشفافية أو بمحاربة أفعال الفساد والرشوة . وفي هذا الإطار يجب أن توفر للمجتمع المدني وسائل الإنصات والتشهير بحالات الفساد والرشوة وفضحها.

9 – تنشيط إعمال القانون (1ـ03 ، الجريدة الرسمية رقم 5029) الذي يجبر الإدارات العمومية والجماعات المحلية على تبرير القرارات الإدارية التي تعني الرفض.

10 – تكليف محكمة الحسابات بوضع ونشر تقرير سنوي حول حالات الرشوة واختلاس الأموال العمومية يغطي الحالات المذكورة على الأخص بطريقة عمومية.

11 – تأمين نشر نتائج تحقيقات محكمة الحسابات في أفق تقوية ردع المخالفات والإخبار عنها وكذا إنعاش الممارسات التدبيرية الجيدة .

يعتبر مجال التربية والتحسيس مجالا في غاية الأهمية بالنسبة للحاضر وأكثر من ذلك بالنسبة لمستقبل مجتمع أكثر شفافية ؛ إنه عمل يجب أن تحمل المؤسسات التربوية والمجتمع مهمة إنجازه على عاتقها ، وترانسبرانسي المغرب في هذا المجال أيضا تقترح ما يلي:

12 – توفير الوسائل اللازمة للقيام بعمل تربوي وتحسيسي ووضعها رهن إشارة ممثلي المجتمع المدني .

13 – يجب أن يعرف نشاط المجتمع المدني في مجال التحسيس والتوعية بسلبيات الرشوة دعما وامتدادا من طرف المؤسسات العمومية ، كما أن من المطلوب إلزام وسائل الإعلام العمومية بتخصيص مدد زمنية دنيا في برمجتها وتخصيصها لمناقشة موضوع الوسائل القمينة بمحاربة الرشوة والارتقاء بالشفافية في قضايا الشأن العام.

14 – إدراج وحدة مخصصة للتحسيس ومحاربة الرشوة في البرامج الرسمية للنظام التربوي وفي برامج مدارس تكوين الأطر (مهندسين ، إداريين ، جيش ، جمارك ، شرطة ، أطباء ، صيادلة .... الخ).

15 – التفكير في قواعد أخلاقية وتعميمها بتشاور مع ممثلي الموظفين بداخل الإدارات والهيئات العمومية والخاصة .

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والشباب

الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة

اتفاقية الشراكة والتعاون

بين

وزارة التربية الوطنية والشباب

وبين

الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة

الرباط

10 دجنبر 2003

نص اتفاقية الشراكة والتعاون

الديباجة :

- تأكيدا للأهمية التي توليها وزارة التربية الوطنية و الشباب لدمج وتعزيز التربية على المواطنة و حقوق الإنسان في برامج التكوين وفي الوسط التربوي؛

- وانطلاقا من الحصيلة الإيجابية للتعاون القائم بين الوزارة والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، ترانسبارنسي – المغرب، في مجال التحسيس و تكوين المكونين منذ خمس سنوات؛

- واقتناعا بكون ترسيخ ثقافة الشفافية ومحاربة الرشوة، رهين بقدر كبير بتربية الأجيال الصاعدة على القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان وعلى قيم المواطنة، وتجذيرها في المجتمع؛

- واعتبارا للإمكانيات المتوفرة لدى قطاع التربية الوطنية والشباب من طاقات بشرية وخبرة تؤهله للإسهام بفعالية في ترسيخ ثقافة الشفافية وحسن التدبير في الخطاب وفي الممارسة؛

فإن وزارة التربية الوطنية و الشباب، والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، ترانسبارنسي – المغرب؛ تتفقان على تقوية تعاونهما من خلال شراكة مستمرة كفيلة بتدعيم إشعاع أعمالهما التحسيسية والتكوينية، وجعله يشمل النظام التربوي برمته، ويرقى إلى مجال تسيير المصالح الإدارية ، مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا.

ولهذا الغرض، فإن وزارة التربية الوطنية والشباب، والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة ترانسبارنسي– المغرب،التي مقرهافي24 شارع خريبكة بالدارالبيضاء، ممثلة بأمينها العام السيد بشير راشدي ؛ يتفقان على ما يلي:

المادة 1 : موضوع الشراكة

يتفق الطرفان على دعم الشراكة بينهما لأجل تحقيق الأهداف التالية :

- إعداد برامج وأنشطة للتحسيس والتكوين في موضوع الشفافية ومكافحة الرشوة، تستهدف التلاميذ والتلميذات وكافة الأطر التربوية والإدارية؛

- تنمية وإرساء الممارسات القويمة في التدبير الإداري والتربوي، ومكافحة الرشـــوة داخـــل المـــرافق الإداريـــة وفي العلاقات التربوية، عبر أنشطة للوقاية وتدعيم الشفافية؛
- إرســـاء تنفـــيذ هذه البرامج والأنشطة، على صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وتنسيق تتبعها بين الأكاديميات؛
- العمل على ترسيخ ثقافة الشفافية ومحاربة الرشوة في البرامج والمناهج الدراسية، وخاصة عبر الكتب المدرسية والدعائم البيداغوجية.

المادة 2 : مجال العمل

مـــن أجل تحقيق ذلك، يسعى الطرفان لتنمية أنشطة البحث والتواصل والتحسيس والتكوين والاستماع، والخبرة والتحليل، و بصفة خاصة:

- إنجاز أنشطة ذات الطبيعة البيداغوجية من قبيل إعداد الدعائم والوسائط البيداغوجية، وتعزيز القيم الأخلاقية وقيم مكافحة الرشوة في البرامج الدراسية، وإزالة كل ما ينافيها من الوسط التربوي،
- تنظيم دورات التكوين في مجال الشفافية ومحاربة الرشوة، لتكوين المكونين قصد إشاعة هذه الثقافة في أوساط التلاميذ والتلميذات، وهيئة التدريس والتفتيش والإدارة، وأيضا جمعيات آباء التلاميذ،
- إنشاء وتطوير شبكة من المنشطين في الموضوع من بين هيئة التدريس والتفتيش وهيئة الإدارة،
- تشـــجيع الممارســـات القويمـــة للتدبير والتسيير الإداري و التربوي كحافز للوقايـــة مـــن الرشوة وتقوية الشفافية، وخاصة بإتاحة رواج أمثل للمعلومات، وســـن توجـــيهات ووضع أدلة للإرشاد، وتبني قواعد واضحة وشفافة للصفقات العمومية.

المادة 3 : وسائل العمل

يلتزم الطرفان قدر الإمكان، وبشكل مشترك بتسخير مواردهما الخاصة والموارد التي يمكنهما تعبئتها لإنجاز مشاريع مشتركة.

أ – تلتزم وزارة التربية الوطنية والشباب بما يلي :

◊ نشر دورية وسط مصالحها و موظفيها لضمان تيسير القيام بالأعمال المبرمجة،

◊ تسهيل التواصل مع الموظفين والمصالح والمؤسسات التي تستهدفها الأنشطة،

◊ إمداد منشطي البرامج المقررة بأدوات العمل اللازمة لإنجازها وتوفير فضاءات لذلك،

◊ تيسير سبل المشاركة في أعمال التكوين والتنشيط للأطر التربوية والإدارية الراغبة فيها،

◊ المساهمة في البحث عن تمويلات للبرامج،

◊ دراسة المقترحات الهادفة إلى تحسين الوقاية والشفافية في سير المرافق الإدارية والتربوية.

ب – وتلتزم الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، ترانسبارينسي – المغرب بما يلي :

◊ البحث عن التمويلات اللازمة للبرامج المشتركة؛

◊ تعبئة المكونين والمؤطرين ،

◊ تسهيل الولوج للخبرة وللتبادل في إطار شبكة ترانسبارينسي أنترناسيونال ،

◊ السهر على تحسين الاستماع، سواء داخل مصالح الوزارة أو تجاه شركائها لرصد الإختلالات واقتراح الحلول المناسبة.

المادة 4 : التنظيم

يتم إعداد وتتبع البرامج والأعمال من طرف لجنة مشتركة تتكون من :

1 – ممثلين عن وزارة التربية الوطنية والشباب،

2 – ممثلين عن الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، ترانسبارينسي – المغرب .

ويمكن للجنة المشتركة أن تستعين في أداء مهامها بخبراء في المجال.

تجتمع اللجنة على الأقل مرتين في السنة، مرة خلال شهر نونبر قصد الوقوف على حصيلة الأعمال المنجزة، وتحديد برمجة عمل السنة الجارية، ومرة في شهر ماي ، قصد ضمان التتبع وتقويم وتطوير تنفيذ البرامج المقررة، ويمكنها عقد اجتماعات أخرى كلما اقتضت الضرورة ذلك. كما يحق للجنة أن تنشئ مجموعات عمل مكلفة خصيصا ببعض الأنشطة أو البرامج.

المادة 5 : تنفيذ الأعمال

تحـدد الأعمـال المشتركة بصيغة مشاريع مستقلة موضوعة تحت مسـؤولية رئيس(ة)المشروع، ينتدب من بين أعضاء اللجنة المشتركة، وتشكل مجموع المشاريع برنامج العمل السنوي المصادق عليه الذي تتبعه اللجنة.

ويستتبع تنفيذ الأعمال تقديم تقارير عنها، كما يخضع التقرير السنوي عن النشاط لمصادقة اللجنة التي تصوغ حوله تقدير الطرفين له وتقويمهما.

المادة6 : الإعلام

يسـهر الطرفان على تنظيم وتنسيق العمل الإعلامي المتعلق بتنفيذ هـذه الاتفاقـية، كمـا تلـتزم الجمعـية المغربية لمحاربة الرشوة بالحفاظ على المعلومـات ذات الطـابع السري التي تحصل عليها في إطار تنفيذ هذه الاتفاقية وعدم نشرها دون موافقة اللجنة.

المادة 7 : مدة الصلاحية

يستمر العمل بهذه الإتفاقية لثلاث سنوات قابلة للتجديد تلقائيا، ويبدأ العمل بها فـي تـاريخ توقيع الطرفين عليها. ويمكن لأي من الطرفين إلغاء هذه الاتفاقية شريطة إخبار قبلي للطرف الآخر بشهرين على الأقل.

وحرر بالرباط، في نظيرين أصليين اثنين بتاريخ 10 دجنبر 2003

وزير التربية الوطنية والشباب
حبيب المالكي

الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة
الكاتب العام، بشير راشدي

إصدارات ترانسبرنسي المغرب:

- La Corruption au Quotidien (1999) en Arabe et en Français.
- Formation dans le domaine de Lutte contre la Corruption

- التكوين في ميدان محاربة الرشوة نصوص ووثائق
- كتاب الناشئة لمحاربة الرشوة

- Université de la transparence. En Français(2003).
- La corruption au Maroc synthèse des résultats des enquêtes d'intégrités. En Français 3ème éditions (2003,2004 et 2005)

بعض المواقع التي لها علاقة بالشفافية ومحاربة الرشوة

- الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة – ترانسبرنسي المغرب

www.transparencymaroc.org

- ترانسبرنسي الدولية

www.transparency.org

- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC): Anti-Corruption Toolkit. 3rd Edition (2004)
http://www.unodc.org/unodc/en/corruption_toolkit.html

- World Bank: Youth for Good Governance Programme (2002)
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/WBIPROGRAMS/PSGLP/0,,contentMDK:20282819~menuPK:461615~pagePK:64156158~piPK:64152884~theSitePK:461606,00.html

- Transparency International: Teaching Integrity to Youth. Examples from 11 Countries
http://www.transparency.org/toolkits/2004/index.html

- The World Bank Institute (WBI)
http://wbln0018.worldbank.org/wbi/wbicatalogue.nsf/HomePage?OpenPage

- United States Office of Governance Ethics (OGE)
http://www.usoge.gov/pages/comp_web_trng/comp_web_trng.html

- Ellie Keen: Fighting Corruption Through Education (2000)
http://www.hrea.org/pubs/keen2000.pdf

- Catherine Chui, ICAC Hong Kong: Tackling Corruption : School Education and Public Awareness (no date)
http://www1.oecd.org/daf/asiacom/pdf/chui_paper.pdf

- OECD: Building Public Trust: Ethics Measures in OECD Countries (2000)
http://www1.oecd.org/puma/ethics/pubs/PB7Trust.pdf

- Ethics Resource Center
http://www.ethics.org/about.html

- UNESCO Institute for Educational Planning
http://databases.unesco.org/etico/etico3_1.html

- Rapport global de la corruption de Transparency international
http://www.globalcorruptionreport.org

- Convention des Nations Unies contre la corruption (format pdf)
http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention_f.pdf

- Rubrique sur la lutte contre la corruption de la banque mondiale
http://www1.worldbank.org/publicsector/index.cfm

- CORIS - Système en ligne de recherches et d'information de corruption
http://www.corisweb.org

- Centre transnational de crime et de corruption
http://www.traccc.cdn.ge

- Site ressource sur l'expérience anti-corruption de l'Europe et l'Asie.
http://www.nobribes.org/

Conception et réalisation

TOP EDITION

10، زنقة العالم اشتاتاني، زاوية ستوكهولم،

الطابق 5- 6 – الدار البيضاء.هاتف : 16 30 40 022 / 22 21 82 022 / 58 62 30 022

E-mail: top-edition@menara.ma 38 96 30 022 / 15 20 82 022 / 47 10 44 022 :فاكس